المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

المحاضر الرسمية

الجلسة **٤**
الخميس، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وولف (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

(أ) تبادل عام للآراء بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الممثلون أنه اتُفِق، في اعتماد الاقتراحات الواردة في الفرع الرابع من الوثيقة A/CONF.214/5، على أن تقتصر مدة البيانات الشفوية في الجلسات العامة على خمس دقائق، مع أن ذلك لن يحول دون توزيع نصوص أكثر إسهابا. ومن المهم للغاية التقيد بتلك المدة المحددة حتى يتسنى لنا أن نستمع لجميع المتكلمين بحلول يوم الجمعة ٢٦ حزيران/يونيه، حيث من المتوقع أن يُعتَمَد فيه التقرير ومشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

أعطي الكلمة أولا لمعالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): ترحب لكسمبرغ بهذا المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

وتعرب لكسمبرغ عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

التكلفة الإنسانية للأزمة الاقتصادية والمالية الحادة التي يواجهها العالم باهظة.

والأزمة، التي بدأت مع انهيار سوق الرهن العقاري العالي المخاطر في الولايات المتحدة، انتشرت بسرعة لتصل الأسواق المالية العالمية المقسّمة للكسب السريع والافتقار إلى التنظيم الكافي مما أثّر على الاقتصاد الحقيقي وتسبب بركود اقتصادي حقيقي في جميع أنحاء العالم. فقد اختفت الوظائف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

بوتيرة مقلقة. وانهار حجم التبادل التجاري في جميع أنحاء العالم. وسجّلت تحركات رأس المال الدولي الخاص انخفاضا حادا.

وازدادت حدة هذه النتائج المترتبة على الأزمة بسبب الهشاشة الناجمة عن أزمتي الغذاء والطاقة خلال السنوات الماضية، فضلا عن تسارع تغير المناخ.

إن العواقب الوخيمة لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد أكثر وضوحا بالنسبة للبلدان النامية.

ووفقا لتقديرات جديدة نشرتها الأسبوع الماضي منظمة الأغذية والزراعة، يعاني ١,٢ بليون شخص من الجوع في عام ٢٠٠٩. وقد تدفع الأزمة بحوالي ١٠٠ مليون شخص آخرين إلى وهدة الجوع والفقر المزمن هذا العام.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان معالجة الآثار الإنسانية لهذه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والعمل بطريقة منسقة ومتماسكة لمنعها من أن تتطور فتصبح مأساة إنسانية عالمية. وهل هو المنتدى الأفضل وأكثر شرعية من الأمم المتحدة للقيام بذلك؟

أشكر الأمين العام على تقريره (A/CONF.214/4) عن هذه الأزمة وتأثيرها في التنمية، الذي يعرض بوضوح التحديات التي يجب علينا التصدي لها والتدابير المترابطة التي يجب علينا اتخاذها لمساعدة البلدان النامية. فتلك البلدان لديها موارد محدودة لتمويل التدابير التي يمكن أن تساعد على التخفيف من الآثار السلبية للانكماش الاقتصادي وتوظيف الاستثمارات الهامة، وخاصة في مجالات البنية التحتية والبرامج الاجتماعية وخلق فرص العمل. ويضيق مجال المناورة المتاح لها للتكيف مع الواقع الاقتصادي المتدهور: ولئن كانت الاضطرابات تمس جميع مناطق العالم في وقت واحد، فإن أثر الآليات الرامية إلى معالجة الحالة محدود، خصوصا فيما يتعلق بانخفاض أسعار الصرف والقروض في أسواق رأس المال الدولية لامتصاص الصدمات على صعيد الاقتصاد الكلي.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، ستوجّه الموجة الثالثة من الأزمة ضربة عنيفة للبلدان النامية. وصندوق النقد الدولي يقدّر أنه ستكون هناك حاجة تبعا لنوع السيناريو الذي سيحدث، إلى ما يتراوح بين ٢٥ و ١٤٠ بليون دولار لمواجهة هذه الحالة الطارئة.

ومع أن التحدي كبير، فالتصدي له ليس مستحيلا. وعلينا أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية. ولن نتمكن من إيجاد حلول للتصدي لتحديات الحاضر إلا باتباع نهج متعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، فإن لدى منظومة الأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به. وأرحب بتدابير جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي يجري اتخاذها، لا سيما من أجل استحداث آلية لكشف أوجه الضعف ورصدها.

وعلى مستوى البلدان، ستسمح لنا هذه الآلية بتحسين إمكانية الوصول إلى فئات السكان الأشد تضررا بالأزمة. وبصورة أعم، فإن الإصلاح الجاري ينتظر أن يساعد على تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وتؤيد لكسمبرغ تماما الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام. فخفض المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه المرحلة، بما في ذلك المعونات التجارية، لن يكون عملا غير مسؤول وغير أخلاقي فحسب ولكنه سيأتي أيضا بنتائج عكسية تماما. وبدلا من أن نكون مقتصدين في إنفاق المال، فإننا سنكون مقتصدين في التقدم.

يجب علينا أن نحترم التزاماتنا بموجب الأهداف الإنمائية للألفية من حيث كمية المعونات ونوعيتها ومن حيث الجداول الزمنية المتفق عليها.

ويعتزم بلدي، رغم كونه متضررا بشدة أيضا جراء الأزمة على غرار جميع البلدان الأوروبية الأخرى، الاستمرار في تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص. ولكسمبرغ، التي أنفقت ٠,٩٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ ستبقى ثابتة على هدف رفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في السنوات المقبلة.

وتدعو لكسمبرغ الدول الأعضاء إلى بذل كل الجهود الضرورية لاحترام الالتزامات التي تعهدنا بها جماعيا في هذا المنتدى والتي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر قمة الألفية في مونتيري ومؤخرا في الدوحة. و ''التضامن'' في زمن الأزمة الحالي هذا أكثر من أي وقت مضى يجب ألاّ يكون كلمة جوفاء.

والأزمة، على الرغم من كل تداعياتها السلبية، تفتح أبواب الفرص: فرصة إجراء الإصلاحات الضرورية وإعادة تحديد أولوياتنا وفرصة إعادة التفكير في مؤسساتنا واستعراض هياكلنا للإدارة الدولية وتكييفها مع حقائق اليوم السياسية والاجتماعية – الاقتصادية.

ونرحب بالعملية التي تشترك فيها منظمتنا بهذا الخصوص. فالأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية يجب أن تكون محور أي تفكير من هذا القبيل. وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آلية التنسيق المركزية في منظومة الأمم المتحدة وجهازها الرئيسي المؤهل لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والذي تتولى بلادي رئاسته هذا العام، سيضطلع بدور هام على نحو خاص في هذا الشأن.

ويجب أن نواجه هذه الأزمة الاقتصادية العالمية معا. ويظهر الإعلان الوارد في مشروع الوثيقة الختامية التي ستعتمد في ختام المؤتمر أن المجتمع الدولي قادر على التكلم بصوت واحد عندما يستدعي الأمر ذلك. وآمل أن تتبع ذلك الإجراءات الملموسة المطلوبة لتخفيف العبء الإضافي الذي تلقي به الأزمة الحالية على كاهل الأشد فقرا. وإننا جميعا مسؤولون وبصورة مشتركة عن اتخاذ تلك الإجراءات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ألبرتو خوسيه غيفارا وزير مالية نيكاراغوا.

السيد غيفارا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بالإشارة إلى أننا على شفا انقلاب يجري تدبيره ضد رئيس هندوراس الدستوري المنتخب بصورة ديمقراطية، شقيقنا ''ميل'' زيلايا. وأهيب بالمجتمع الدولي بأن هذا الأمر لا يجوز السماح به لأننا لا يسعنا في القرن الحادي والعشرين أن نسمح باستمرار هذه الممارسات.

يسعدني أن أنقل إلى هذا المنتدى تحية شعب نيكاراغوا، شعب روبين داريو، شاعر الأدب القشطالي الشهير، وشعب أوغوستو ساندينو، المدافع الأعظم عن سيادة نيكاراغوا الوطنية.

يواجه العالم سلسلة من الأزمات تهدد النظام الدولي الحالي. ونحن، وزراء مالية ورؤساء أو محافظي البنوك المركزية، نعرف الخطر معرفة مباشرة. وإننا نناضل حاليا ببساطة لوضع حد لآثار الأزمة المالية والاقتصادية. ولقد جئنا إلى نيويورك لمعرفة مدى إمكانية إيجاد حلول محتملة بين الدول المجتمعة بشأن هذا الموضوع هنا في مقر التعددية، مقر الأمم المتحدة.

لقد أدى تراجع الصادرات والواردات والسياحة والتحويلات المالية وانخفاض الطلب المحلي إلى انكماشات قوية في الإيرادات المالية وسرعة استخدام الاحتياطيات الخارجية. وحتم ذلك اتخاذ تدابير تقضي بإجراء تخفيضات في الإنفاق العام بصورة دورية، الأمر الذي يضعف الاقتصاد أكثر. وبالنسبة لبلداننا، فإن هذا هو العام الأول فحسب للأزمة. وينبغي ألا ننسى أننا نشعر بآثارها الحقيقية

بعد فجوة زمنية وأن اقتصاداتنا الضعيفة تتأثر حتى بعد انتهاء الأزمة في البلدان المتقدمة النمو.

ويحاول الكثير من حكوماتنا إنقاذ خطط الاستثمار العام نظرا لأثر الدورات الاقتصادية المعاكس وتأثيرها على البطالة لكن الآثار الإيجابية لتلك الخطط تتضاءل أمام التخفيضات المالية في المجالات الأخرى. وفضلا عن ذلك، يتعين أن ننتظر ونرى ما إذا كنا سنستطيع خلال العامين الثاني والثالث من الأزمة الحفاظ على مستويات الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على التعليم والصحة، وهو الأمر الذي نعطيه الأولوية الآن ونحميه حتى في ظل الظروف الحالية. وبعد عقود من إجراءات التكيف الهيكلي وعقود من الضوابط المالية والنقدية الأشد صرامة والتي انطوت على تضحيات هائلة من جانب العمال والأشد فقرا، فإن التقدم المهم الذي نحرزه في الهجوم المباشر على الفقر بدأ يتهاوى.

لا يمكن إنكار أن الأزمة تؤثر علينا جميعا، البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو، وهو ما تشير إليه توقعات البنك الدولي الجديدة المحتسبة حديثا. ومن المقدر أن ينخفض التبادل التجاري العالمي بنسبة ٩,٧ في المائة. وفي أوساط البلدان النامية، باستثناء الصين والهند، سجّلت توقعات الناتج القومي الإجمالي نموا سلبيا في البلدان التي لا توجد فيها شبكات أمان اجتماعي، وستجد تلك البلدان صعوبة في الحصول على الأموال الخارجية في ظل المناخ الحالي.

وفي بلدي، يقدر أن يسجل معدل النمو هذا العام ٠,٥ في المائة مقارنة بنسبة نمو ٤ في المائة التي كانت متوقعة في السابق. وكنا قد تجاوزنا نسبة ٤ في المائة بالفعل وهو ما كنا نأمل في تحقيقه هذا العام. وبعد سنوات طويلة من الجهود، كان اقتصاد نيكاراغوا قد بدأ في النمو. ولكن بسبب الأزمة التي بدأت في مركز النظام والتي أطاحت بأسس النظام بلا رجعة، فإننا سنسجل الآن نموا سلبيا في نصيب الفرد.

الأزمة هيكلية ونظامية. وستؤثر على اقتصادنا من وجوه عدة لسنوات طويلة. ونحن نواجه الأزمة وسط سيناريو انكماش في الحيز المالي. ولقد فاقت ضخامة الأزمة بالفعل قدرتنا المالية على الاستجابة. وفي ظل هذه الظروف، تقول المؤسسات المالية الدولية وغيرها من مصادر الدعم، مثل دعم الميزانية، إنها ستقدم ضمانات ولكنها مكبلة بشروط مسايرة للتقلبات الدورية لدرجة أنها أصبحت مرهقة للغاية. ولم تعد هذه الشروط مقبولة. ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة إلى إصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية وسياساتها لكي لا تظل عقبات أمام التنمية والديمقراطية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المصير في كل بلد من بلداننا. وبينما يتم تخصيص ترليونات الدولارات لإنقاذ المصارف والمصرفيين وتحفيز اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، تضطر نيكاراغوا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل إلى اعتماد سياسات مسايرة للدورات الاقتصادية. وفي الوقت الراهن، فإن من يتحملون المسؤولية عن الأزمة، بسبب جشعهم وتهورهم، تتم مكافأتهم ولا يخضعون لأي مساءلة، بينما لا يعتبر ضحايا الأزمة مجرد أضراراً جانبية ولا يحصلون على أي تعويض.

وقد اقترحت مجموعة العشرين في الاجتماع الذي عقدته بلندن تخصيص مبلغ ١,١ ترليون دولار لمواجهة الأزمة. غير أنه لن يخصص سوى ٥٠ ترليون دولار من تلك الأموال للبلدان ذات الموارد الأقل. ويمثل ذلك أقل من عام من المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو مبلغ هزيل بالنظر إلى الفجوة الحالية بين الحسابات الجارية والعجز المالي في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم تلك الأموال بسرعة وبدون شروط.

ويمكن لحقوق السحب الخاصة والسندات الدولية أن توجد مزيدا من السيولة على الصعيد العالمي لمواجهة أزمة العولمة. وحتى لو تم الإبقاء على المساعدة الرسمية في مستوى السنوات الأخيرة، لا بد من إيجاد تدفقات جديدة بسبب اختفاء التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية، التي تقلصت تقلصاً شديداً، وفقا لتقرير للبنك الدولي، في الوقت الذي تمس الحاجة إليها تحديدا، إذ انخفضت من ١,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى مجرد ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩.

وعندما اجتاحت كوارث السونامي بلدان منطقة المحيط الهندي، مُنحت تلك البلدان وقفا مؤقتا لتسديد ديونها بغية تمكينها من التعافي من المأساة على نحو أسرع. وينبغي أن نتخذ الآن تدبيرا مماثلا لمواجهة السونامي المالي والاقتصادي الذي يجتاح جميع البلدان النامية.

ويشير تقرير الأمين العام المقدم إلى هذا المؤتمر (A/CONF.214/4) إلى أن البلدان النامية سيتعين عليها تسديد ٣ ترليونات دولار من الديون السيادية وترليون دولار من الديون الخاصة في عام ٢٠٠٩. وذكر البنك الدولي أن هناك ٤٠ بلدا لا تتوفر إلاّ على أقل من احتياطيات ثلاثة أشهر لدفع قيمة الواردات. والنتيجة التي ينبغي استخلاصها بسيطة. إذا تم تحصيل الديون، فإن هذه البلدان ستغرق في الأزمة، وحالات الإفلاس السيادي الممكنة ستزيد من ضعف الثقة في الأسواق والمؤسسات المالية. وسيكون من المناسب للجميع تنظيم الديون الأجنبية من خلال إعلان وقف التسديد وإعادة الهيكلة وغيرهما من الآليات لحل الأزمة، بالنظر إلى هاجس وقوع موجة جديدة من أزمة الديون الأجنبية.

وفي مجال التبادل التجاري، هناك أيضا إجراءات فورية وهامة يمكنها أن تخفف من وطأة حالة البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية المنخفضة الدخل. ففي اجتماع منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، تم الاتفاق على رفع الحواجز التجارية وغير التجارية المفروضة على أقل البلدان فرصا لدخول الأسواق العالمية بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى الأزمة الحالية، يمكن تقديم ذلك الموعد إلى عام ٢٠١٠ وتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل جميع البلدان المنخفضة الدخل.

الجمع بين برنامج لتحفيز الاقتصاد العالمي ووقف تسديد الديون الخارجية وفتح التجارة الدولية أمام البلدان الأقل نموا، لن يساعد أشد البلدان احتياجا في التغلب على الأزمة فحسب، بل سيشكل أيضا الأساس لزيادة الطلب الإجمالي العالمي ويسهم في الانتعاش العالمي. والانتعاش يجب ألا يكون عودة إلى الماضي: أي إلى الهياكل والعمليات المالية والاقتصادية المتسمة بالإقصاء وعدم المساواة وتركيز الثروة والمضاربات والاضطرابات التي تطبع النظام الاقتصادي الدولي الحالي.

والتعمير ينبغي أن ينطوي على وضع هيكل ونظام اقتصادي واجتماعي جديد يستند إلى الإدماج والعدالة والأخلاق والاستقرار، مع إيلاء اهتمام تفضيلي للفقراء. وفي الوقت ذاته، وبينما نتعافى من الأزمة المالية العالمية الحالية، يجب تناول المشاكل التي تؤثر على التنمية، بما في ذلك تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والطاقة، والموارد، والتعليم والرعاية الصحية العامة. وينبغي القيام بذلك عن طريق تركيز طويل الأجل ومن خلال نظام اقتصادي عالمي جديد يكفل بقاء بني البشر وأشكال الحياة الأخرى على كوكب الأرض والقضاء على الفقر. ويجب كفالة الأمن الغذائي والطاقة والتعليم، والصحة للجميع. وينبغي تحديد أولويات الاستثمارات وفقا لاحتياجات البشر وحقوق الإنسان والأمن البشري.

أما فيما يتعلق بالبيئة، فإن الاستثمارات اللازمة لتحقيق الرفاه على الكوكب وكفالة الحياة على الأرض

وحياة جنسنا ذاته يمكن أن تشكل الأساس لاقتصاد أخضر جديد وواسع النطاق. ويجب استثمار مبالغ كبيرة لتخفيض انبعاثات الكربون وعزل الكربون، بما في ذلك استحداث بدائل الطاقة النظيفة. يمكن القيام بذلك أيضا من خلال استبدال الديون بتجميد مستويات انبعاثات الكربون، وهو ما سيمكن حينئذ من تمويل إعادة التحريج على نطاق واسع. وفي الوقت ذاته، سيمكن هذا الأمر من انتعاش مناطق المياه والصرف الطبيعية التي بدأت تجف. واقترانا بإدارة الأراضي، يمكنه أيضا أن يحد من شدة التصحر.

كما نحتاج إلى استثمارات كبيرة لمنع أو عكس مسار تلوث المحيطات ومصادر المياه العذبة والجو والأرض والأغذية والأنواع الأخرى وحتى الجنس البشري. ويجب أن نستثمر في الأمن الغذائي والتعليم والصحة والطاقة النظيفة وتخفيض انبعاثات الكربون. فعندما تكون الحياة ذاتها معرضة للخطر، ليس من المستصوب أن نتساءل حول ما إذا كان هذا الإجراء أو ذاك مجديا من الناحية المالية أم لا. وبطبيعة الحال، ستجعل جدوى هذه الاستثمارات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أكثر جاذبية. وستشكل توازنا جديدا بين الدولة والقطاع الخاص. والليبرالية الجديدة، بفكها للقيود واعتمادها للخصخصة، قلصت دور الدولة بشكل جعلته السبب الرئيسي للأزمة الحالية.

وإلى جانب الحلول الممكنة على الصعيدين الوطني والعالمي، توجد أيضا مجموعة كاملة من الحلول المناسبة على نحو متزايد على الصعيد الإقليمي. وبنهاية هذه الأزمة، سيزداد الطابع الإقليمي للاقتصاد العالمي بصورة أكبر مما كان عليه أصلا. وتشكل مبادرة تشيانغ ماي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا + ٣) نموذجا لديه فعلا احتياطي متعدد الأطراف يزيد على ١٢٠ بليون دولار. وستؤدي دور مقرض الملاذ الأخير لأي عضو في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو هروب رأس المال.

وتتوفر منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، المؤلف من إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكوبا، ونيكاراغوا، وهندوراس. ويمثل البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية اتحادا من نوع جديد. فبينما تستجيب اتفاقات التجارة الحرة لمصالح الشركات عبر الوطنية وتسعى إلى التحرير الكامل لتجارة السلع والخدمات والاستثمارات، فإن البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية يولي الأولوية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي في سياق سيادة ووحدة الوطن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي العظيمة.

ويستند البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية إلى مبدأي تكامل الاقتصادات وتضامنها، فضلا عن الإقرار بالتفاوتات بين البلدان المتقدمة النمو والأقل نموا وبين آليات التعويض، حتى يتسنى الحد من التباينات بين البلدان والمجموعات الاجتماعية على أساس منطق الإدماج بدلا من الإقصاء.

ومن بين أبرز الاتفاقات العديدة التي أبرمها البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية الاتفاقات المتعلقة بإنشاء شركات تتجاوز نطاق الولاية الوطنية تملكها البلدان الأعضاء للقيام بأنشطة واسعة النطاق. وتشمل اتفاقات أخرى اتفاقات في مجال الطاقة تموّل نصف كُلفة النفط للبلدان الأعضاء على أساس طويل الأجل حتى يتسنى لها توفير النصف الآخر من الكُلفة وإتاحته بالمجان وبالعملة المحلية لتمويل مشاريع اجتماعية ومرافق أساسية اجتماعية. ويشارك ١٩ بلداً آخر في اتفاق الطاقة ”اتفاق البترول الكاريبي“.

وأخيرا، أنشئ مصرف البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية ونظام التعويض الإقليمي الموحّد لتناول التجارة الخارجية لبلدان البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

بالأمس، قرر رؤساء البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية أن البديل سيسمى، ابتداء من مؤتمر القمة الاستثنائي السادس هذا، البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية بين الشعوب، على أن يكون مفهوما أن النمو والتعزيز السياسي للبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية بين الشعوب يشكلان قوة حقيقية وفعالة. كما أعرب القادة عن التزامهم بإقامة منطقة للتكامل الاقتصادي استنادا إلى مبادئ البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية بين الشعوب بغية تنسيق الجهود الاقتصادية.

ولا بد من الجمع بين الحلول الوطنية والإقليمية والعالمية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد يمكن أن يتغلب على الأزمة الحالية والتهديد المتمثل في اندلاع أزمات أخرى في المستقبل. ويمكن القيام بكل تلك الأمور إذا توفرت الإرادة السياسية والقوة الأخلاقية من أجل الكفاح لتحقيق زيادة تحسين نوعية حياة الشعوب، حياة تتسم بالاشتمالية، والأخلاق والعدالة في إطار ديمقراطي. فلنتقدم إلى الأمام صوب الانتصار!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هاكون غولبراندسن، وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية في النرويج.

السيد غولبرادسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الميسرين المشاركين، وهما الممثلان الدائمان لهولندا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، على مساعدتهما في إعداد مشروع وثيقة ختامية تتسم بالجرأة والقوة.

ليس هذا بالوقت الذي تسير فيه الأمور وفقا لما جرت عليه العادة. بل هو وقت للعمل المتضافر من أجل حماية الفقراء والضعفاء. ويتعين إصلاح المؤسسات الدولية وجعلها تعمل معا بشكل أفضل. ولأول مرة تقول إحدى وثائق الأمم المتحدة المتفاوض عليها إن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية تشكل عائقا خطيرا أمام التنمية. وربما يبلغ حجم النقود التي تخرج من البلدان الفقيرة بطريقة غير مشروعة ١٠ أمثال ما يدخلها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعين وقف التدفقات المالية غير المشروعة.

وقدمت لجنة من الخبراء معنية بهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية تقريرها إلى الحكومة النرويجية في الأسبوع الماضي. وانتهت اللجنة إلى أن الملاذات الضريبية والمراكز المالية تيسر جانبا كبيرا من التدفقات المالية غير المشروعة. وقد اقترحت مجموعة متنوعة من التدابير وينبغي إلقاء نظرة عليها في متابعة أعمال هذا المؤتمر. ومن بين التدابير التي ينبغي مناقشتها في هذا الصدد قيام فرادى البلدان بالإبلاغ، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، واعتماد اتفاقية دولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

وليس الحد من التدفقات المالية غير المشروعة علما يتعذر فهمه. فخلاصته هي أن الحل الشامل يتمثل في الإرادة السياسية والشفافية. وهو يشمل كلا من الملاذات الضريبية والمراكز المالية التي لدى المصارف فيها استعداد لقبول تحويلات الأموال غير المشروعة دون توجيه أسئلة. وما لم يتم تأمين الشفافية في الأسواق المالية سنغامر بحدوث كارثة اقتصادية عالمية جديدة. وللنهوض بالتعاون الضريبي تؤيد النرويج أيضا استكمال لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

ولا بد من إصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية لكي يُسمع صوت البلدان النامية وتكون ممثلة فيها. وسنواصل العمل أيضا على الحد من الشروط بغية توسيع الحيز المتاح للبلدان النامية في مجال السياسات.

وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في التصدي العالمي للأزمة المالية، ويلزم أن نرى مزيدا من التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية، في نطاق أدوار وولايات كل منها. ونحن على استعداد للمشاركة في المناقشات بشأن إنشاء فريق اقتصادي من الخبراء.

وقد أنيطت بمؤسسات الأمم المتحدة ولايات واضحة تتوخى توفير الحماية لأشد الناس ضعفا في العالم، وفقا لمقتضى الحال. ونحن نثني على مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بإعداد استجابة شاملة للأزمة. ونؤيد إعداد آلية للاستجابة للأزمات على الصعيد القطري بقيادة الحكومات الوطنية. وينبغي تكثيف عمليات الإصلاح الجارية من قبيل مبادرة ”توحيد الأداء“ على الصعيد القطري لضمان تحقيق نتائج مستدامة على أرض الواقع.

وينبغي بذل قصارى الجهد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وللتعجيل بالجهود المبذولة لبلوغ تلك الأهداف حيثما نقع في تأخير: ويلزم بذل جهد خاص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. وعلى جميع الدول أن تفعل كل ما في وسعها لمكافحة الفقر وتغير المناخ، وأن تتجنب تقليص الإنفاق الاجتماعي، وخاصة في قطاعات كالصحة والتعليم والأمن الغذائي.

وتكمن العمالة في صميم الأزمة الاقتصادية. وتؤيد النرويج بقوة برنامج توفير العمل اللائق الذي تسعى منظمة العمل الدولية لتطبيقه وتعرب عن استعدادها لمناقشة المقترحات لإبرام اتفاق عالمي في مجال الوظائف.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الأثر السلبي للأزمة على حقوق المرأة والأوضاع المعيشية الصعبة بالنسبة لكثير من النساء. وتمثل المساواة بين الجنسين عنصرا جوهريا في إحراز التقدم الفعلي، ويجب أن تسهم المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والحكومات الوطنية على نحو يمنع النساء والفتيات من المعاناة بدرجة غير تناسبية.

وقد تحقق قدر كبير فيما يتعلق بالإعفاء من الديون خلال الأعوام القليلة الماضية. ولكي نتجنب تجدد تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها، نود أن نشدد على مسؤولية كل من الجهات المقرضة والمقترضة. وتجري حاليا مناقشة مسألة الديون الجائرة، ونحبذ قيام فريق عامل تابع للأمم المتحدة بمواصلة هذه المناقشة، بما فيها مسألة استحداث آلية مستقلة ومنصفة ومتسمة بالشفافية لتسوية الديون.

وأخيرا، ينبغي أن تفي جميع الدول المانحة بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تبذل قصارى وسعها لزيادة مساهماتها لتلبية الزيادة في الاحتياجات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نوبوهيدي مينوريكاوا، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان.

السيد مينوريكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومة اليابان ونحن نجتمع في نيويورك للتداول بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الجمعية العامة لمبادرته بتنظيم هذا المؤتمر، الذي يتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة الإعراب عن آرائها والتداول بشأن هذه المسألة الهامة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للممثلين الدائمين لهولندا وسانت فنسنت

وجزر غرينادين على جهودهما الدؤوبة لتيسير التفاوض حول مشروع الوثيقة الختامية التي ستعتمد بتوافق الآراء.

نواجه اليوم تحديا عالميا آخر، هو أزمة مالية واقتصادية عالمية يقال إنها لا تحدث إلا مرة واحدة في كل قرن، وذلك بالإضافة إلى قضايا مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والتقلبات العنيفة في أسعار الطاقة. وآثار هذه الأزمة على المجتمعات السكانية الضعيفة في البلدان النامية مدمرة بشكل خاص، وتهدد بمحو ما حققناه من مكاسب نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد عانت منطقة شرق آسيا التي تنتمي إليها اليابان، من أزمة اقتصادية خطيرة في أواخر التسعينات. وكان من أهم الدروس التي تعلمناها أن الضعاف والذين لا يُسمع صوتهم هم دائما أكثر من يعانون عند حدوث هبوط اقتصادي مفاجئ، وهم أول من تتعرض حياتهم وأرزاقهم وكرامتهم للخطر.

لهذا السبب بدأت اليابان في بذل الجهود للدعوة للأمن البشري. وينبغي لكل بلد، وللمجتمع الدولي في مجموعه، لدى التصدي لهذه الأخطار التي تفاجئ الأفراد عبر الحدود الوطنية، أن يعمل على اتخاذ تدابير محورها الأشخاص وتتسم بالشمول وتعدد القطاعات. وينبغي أن لا يقتصر تركيز هذه التدابير على حماية الأفراد والمجتمعات المحلية، بل أن تشمل أيضا تمكينهم لكي يواجهوا الأزمة بأنفسهم. ولدينا اعتقاد قوي بأن نهج الأمن البشري يزودنا بتوجيه بالغ الأهمية في التصدي للأزمة التي نواجهها حاليا.

ومع استمرار التركيز على الأشخاص والحرص على ألا يغيب عنا الوجه الإنساني خلف الأزمة، ينبغي أن يتضافر المجتمع الدولي، بما فيه البلدان المتقدمة نموا والنامية على السواء، ويتخذ جميع الإجراءات الممكنة، بما فيها التدابير المالية والنقدية، لإنعاش الاقتصاد العالمي. وفي هذا المسعى، ينبغي ألا يُرى تعارض بين المداولات التي تجري على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وداخل منتديات مثل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، بل أن يُنظر إليها باعتبار أن كلا منها يعزز الآخر. ذلك أنها، في نهاية المطاف، ينبغي أن تسهم جميعا في التغلب على الأزمة وتمهيد الطريق إلى الانتعاش والتنمية السليمة.

واستخلاصا من الدروس المستقاة من الأزمة التي تحملنا عبئها خلال التسعينات، تؤكد اليابان الأهمية البالغة لاتخاذ التدابير التالية، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات على وجه التقريب، هي: أولا، إعادة سوق المال إلى الوقوف على قدميه بتوفير السيولة اللازمة للمحافظة على سلامة النظام المصرفي، والقيام بحقن دفعات من رأس المال في المؤسسات المالية، والتخلص من القروض المتعثرة؛ وثانيا، حفز الاقتصاد باللجوء إلى الإنفاق المالي على نطاق واسع؛ وثالثا، التعلم من تاريخ ما جرى بعد الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ ومعارضة الحماية الجمركية، وتعزيز نظام التجارة الحرة بالاختتام السريع لبرنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية. لقد أكدت قمة لندن المعقودة في شهر نيسان/أبريل الماضي أهمية تلك التدابير.

استجابت اليابان للأزمة حتى الآن بحوافز تنشيط مالي بلغت قيمتها حوالي ٢٧٠ بليون دولار، مع إدراكها التام بأن تحقيق الاستقرار المالي يكتسي أهمية مماثلة لتلك التدابير. من هنا أدعو الحكومات الأخرى إلى أن تولي اهتمامها إلى تعزيز النمو وتحفيز الطلب الداخلي وأن تعقد العزم على اتخاذ تدابير جديدة وفق مقتضيات الحاجة.

تملك آسيا أكبر إمكانات النمو في العالم، ومن المتوقع أن تسهم في الاقتصاد العالمي بوصفها مركز نمو مفتوح على العالم. لذا وجب على البلدان الآسيوية التحرك

بشكل سريع ومنسق للتخفيف من آثار الأزمة الحالية وتعزيز إمكاناتها للنمو وتحفيز الطلب الداخلي.

تعهدت اليابان بتخصيص ٢٠ بليون دولار على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان آسيا كما تعهدت بتخصيص ٢٢ بليون دولار أخرى لدعم التمويل التجاري، لا سيما في آسيا. وسيتم توفير جزء من تلك المساعدات اليابانية يبلغ قدره ٣ بلايين دولار في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم دعم طارئ للميزانيات بشروط مرنة وبالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، بغية تنشيط الطلب الداخلي في البلدان الآسيوية.

تلعب المؤسسات المالية العالمية دورا مركزيا في الجهود المبذولة لتجاوز الأزمة الراهنة. وتقدّر اليابان الاستجابة السريعة لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي في مواجهة هذه الأزمة، كما تقدر عملية الإصلاح الجارية فيهما بغية إسماع أصوات البلدان النامية وتعزيز مشاركتها في المؤسستين.

ترحب اليابان أيضا بإبرام الاتفاقية الخامسة بشأن الزيادة العامة لرأس مال بنك التنمية الآسيوي. وفي ذات السياق، تم عرض التعديلات التي أدخلت على اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على البرلمان الياباني للنظر فيها. إننا نأمل في الفراغ من إجراءات القبول الرسمية لهذه التعديلات في أقرب فرصة.

ترى الحكومة اليابانية أن على البلدان المانحة، حتى وهي تواجه ظروف الأزمة، الوفاء بتعهداتها القائمة في مجال التنمية دون إبطاء وعلى نحو ثابت لتحاشي أي تراجع في التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لكل بلد على حدة أن يتولى المسؤولية الرئيسية لتنميته الذاتية بإحساس قوي بملكيته للعملية، وهو أمر أكثر ما يكون أهمية في ظروف الأزمات. إن اليابان تؤمن بضرورة اللجوء إلى مجموعة واسعة من الموارد المالية وعدم الاكتفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية وحدها، بل حشد الموارد الداخلية أيضا والاستثمار الأجنبي المباشر لمقابلة احتياجات التنمية العالمية.

وتبقى الحقيقة مع ذلك أن الموارد المالية ليست بلا حدود. لذا يجب علينا السعي إلى مزيد من التنسيق بين البلدان المانحة وإلى الاستغلال الأمثل والأكثر فعالية للموارد المتوفرة. وفي ذات الوقت، ينبغي اتباع نهج تشاركي يستفيد من إمكانات جميع أصحاب المصلحة سواء كان ذلك في البلدان النامية أو البلدان المانحة أو الاقتصادات الناشئة أو المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة والتجارية والأوساط الأكاديمية.

من ذلك المنظور، يجب علينا جميعا الانخراط في مناقشات مكثفة بمناسبة الاستعراض العالمي الثاني لمبادرة المعونة من أجل التجارة، المزمع عقده بجنيف الشهر القادم والذي سيشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة المختلفين؛ وتتعهد اليابان بالمشاركة بنشاط في عملية الاستعراض تلك.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام اليابان القوي بالوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك حزمة المساعدات لآسيا التي تطرقت إليها من قبل، ومضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا عن طريق متابعة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. إنني من هنا أناشد البلدان والمنظمات الأخرى أن تتعاون معنا في تنفيذ التزاماتها على نحو ثابت ومنتظم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إدريس الجزائري، المبعوث الخاص لرئيس الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): كلفني رئيس بلدي، فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، بأن أنقل شخصيا إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية

العامة، تهانيه القلبية على الطريقة المتميزة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وتحية خاصة نوجهها له لتركيز اهتمام هذه الهيئة العالمية على مشكلة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بما عُرف عنه من روح معطاءة ومتعاطفة. لقد جاد علينا السيد ديسكوتو بروكمان بفيض من تلك المُثل الجوهرية التي تقوم عليها السلطة المعنوية للأمم المتحدة. كما أشكر الأمين العام على ما بذل من جهود في قيادة المنظمة. والشكر موصول للميسرين، المندوبين الدائمين المحترمين لسنت فنسنت وجزر غرينادين وهولندا.

إن الشعور السائد اليوم فيما يتعلق بالموضوع الذي من أجله نجتمع هنا اليوم هو غياب اليقين، فعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك، لا يمكن لأحد أن يجزم أن الأزمة قد بلغت ذروتها بعد أو أن أسسا جديدة للنمو قد بدأت تبرز على السطح، إذ لا يزال الاقتصاد العالمي نهبا لتوترات وشعور لا ينقطع بالقلق. كما أن الأزمة تتسبب في مزيد من التدهور في اقتصادات البلدان النامية، ولعل خير شاهد على ذلك هو أفريقيا.

لقد ظلت أفريقيا تشهد منذ عام ٢٠٠٠ أطول وأعظم فترة نمو في تاريخها في ظل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مسجلة نسبة نمو إجمالية تربو على ٦ في المائة سنويا. واليوم، تتعرض القارة لضربة موجعة جراء أزمة لم يكن لها هي ضلع في اندلاعها، فصادراتها تسجل انخفاضا وأسعار سلعها قد انهارت كما انهارت التحويلات المالية من عمالها المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، تشهد السياحة تقلصا فيما يتنامى عبء الديون. وكنتيجة لكل ذلك، انخفض معدل النمو في أفريقيا ليصبح حاليا ١,٥ في المائة.

إن الجزائر، مثلها في ذلك مثل بلدان القارة الأخرى، تشعر بتداعيات الأزمة وبخاصة فيما يتعلق بعائدات صادراتها. ومع ذلك، وبفضل الإدارة الحكيمة للمالية العامة وبرنامج مكثف متعدد السنوات للاستثمار في البنى التحتية، تمكّنا من امتصاص الضربة بقدر كبير ومواصلة العمل لبلوغ أهدافنا الاجتماعية والاقتصادية.

ويساورنا قلق عظيم إزاء تصاعد العداء وكراهية الأجانب التي يُقابل بها العمال الأفارقة المهاجرون في البلدان الصناعية خلال هذه الأزمة، في الوقت الذي تدّعي فيه سلطات تلك البلدان أنها تنذر نفسها لحماية حقوق الإنسان وبخاصة حقوق الفئات الأكثر ضعفا. إن عليهم، إن أرادوا أن يكونوا منطقيين مع أنفسهم، أن ينضمّوا إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وبشكل أكثر عموما، ينبغي توفير موارد مالية أكثر استقرارا للبلدان النامية عملا بالالتزامات المضمنة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

لقد تابعنا عن كثب مداولات مجموعة العشرين في لندن، وندعو إلى التنفيذ المبكر لاستنتاجاتها. إننا نقدر تلك الاستنتاجات ونطالب بسرعة تنفيذها. وقد لاحظنا بشكل خاص الشواغل التي عبرت عنها المجموعة بشأن تأثير الأزمة على أكثر البلدان فقرا. ونلاحظ أيضا مع الارتياح الإقرار بالحاجة إلى اختيار قادة مؤسسات بريتون وودز على أساس جغرافي مفتوح ووفقا لجدارتهم.

كما نرحب بالموارد المالية الإضافية التي خصصت لصندوق النقد الدولي. غير أننا كنا نفضل لو أن الإصلاح الذي طال انتظاره لتلك المؤسسة كان قد سبق هذه المساهمة أو واكبها على الأقل. كما نلاحظ باهتمام قبول مجموعة العشرين لحقوق السحب الخاصة الجديدة لصندوق النقد الدولي. غير أن ذلك التطور، وهو إيجابي في حد ذاته، يصبح مدعاة للحذر عندما يتم توزيع حقوق السحب الخاصة وفقا

للمساهمات الحالية للدول الأعضاء وليس وفقا لاحتياجاتها الحقيقية.

وبوجه عام، فإننا ندعو المؤسسات المالية الدولية في وقت الأزمة هذا إلى الابتعاد عن التكيف الهيكلي الذي يضر بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية عند منح سيولة مالية قصيرة الأجل أو تمويل طويل الأجل.

إننا نجد صعوبة في فهم كيف بوغت المجتمع الدولي، على الرغم من الأدوات المحسنة المتاحة له، بطوفان الأزمات التي تشكك في سلامة أسس المجتمع ذاتها. وأنا أشير إلى أزمات تغير المناخ والغذاء والطاقة التي أعقبتها الأزمة المالية وأزمة الاقتصاد العالمي. وكانت الأزمة الأخيرة ذاتها منبعا لأزمة اجتماعية ذات آثار بشرية خطيرة على البعض وعواقب وخيمة على البعض الآخر.

هل يمكن تفسير قصر النظر الجماعي هذا في مواجهة هذه المخاطر الجدية برفع القيود المفروضة على الأسواق وترك العنان لها وبأوجه القصور في السمات الإدارية للعولمة؟ على أي حال، تجدر الإشارة إلى أن الأنماط المتراجعة للإيديولوجيات السائدة لن تجدي نفعا في فهم تعقد الاقتصاد العالمي وتعذر التنبؤ بالتحركات الاقتصادية والاجتماعية.

وللخروج من الأزمة، من الضروري أن يكون النمو سليما ومستداما ومن الضروري أيضا الحد من الاختلالات التي قوضته في الماضي. ولبلوغ تقديم الغاية يلزم قطع حصة كافية من الموارد المالية المخصصة لإنعاش الاقتصاد العالمي وتخصيصها، في صورة حوافز، للمطلب الذي لم يلب، مطلب الوفاء بالاحتياجات الحيوية لبلدان الجنوب.

ويجب على المجتمع الدولي أن يخرج بدروس من الأزمة الحالية. فالإصلاحات ذات أهمية حاسمة. ولم يعد بوسعنا أن نؤجل أكثر بناء نظام مالي ونقدي دولي، بما في ذلك لإدارة الاحتياطيات، يكون حقا تعدديا وشفافا ومستقرا وخاضعا للتنظيم ويتماشى مع التنمية في المقام الأول.

نتفهم أن زعماء البلدان القوية اقتصاديا اجتمعوا في مجموعة محدودة من أجل نزع فتيل الأزمة. لكن مسؤولية بناء هيكل مالي ونقدي جديد لا يمكن أن تقع إلا على عاتق المجتمع الدولي بأسره. فلا يمكن لمجموعة بلدان أن تتخذ وحدها بصورة مشروعة قرارات بشأن نظام يؤثر على البشرية جمعاء.

الأزمة المالية والاقتصادية الحالية لا يمكن أن تستغل كذريعة أو حجة لإعفاء الدول من مسؤولياتها، المشتركة بالتأكيد، ولكن المتباينة، بخصوص تغير المناخ. ويجب أن تكون الأزمة الأخيرة في مقدمة شواغلنا بالنظر إلى آثارها الخطيرة. ونحن لا نملك حق الفشل في أن نطلق اقتصادا أخضر وفي أن نخلق بقوة فرص عمل في الاقتصاد العالمي في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر كوبنهاغن.

أفريقيا أقل القارات تلويثا ولكن من المفارقات أنها تعاني أشد المعاناة بسبب تغير المناخ وبخاصة من حيث فقد الإمكانات الزراعية وتشرد السكان. وهذا هو السبب في أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الوسائل المالية والتكنولوجية لتمكين البلدان الأفريقية من التكيف مع التحدي الهائل ولكن دون إبطاء معدلات نموها. وفي هذا السياق، فإن ثمة أسبابا وجيهة لتزويد صندوق التكيف بالموارد الكافية لتمكين البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، من أن تكون مجهزة تجهيزا أفضل للتعامل مع آثار تغير المناخ.

ختاما، نرحب بأن مؤتمرنا قد توصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية. غير أن كل الجهود التي بذلت لتحقيق ذلك ستذهب سدى بدون آلية متابعة فعالة، بحسب ما هو مقترح في الوثيقة. ونحن نوصي بأن تعتمد الجمعية العامة الإجراءات الضرورية تحقيقا لهذه الغاية ودعما

لتلك الآلية وأن تشكل فريقا من الخبراء الماليين والاقتصاديين من جميع مناطق العالم يشبه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فوزي الحنيف، مدير العمليات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

السيد الحنيف (الكويت): سيدي الرئيس، يسعدني في البداية أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لجهودكم من أجل عقد هذا المؤتمر. والشكر موصول لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون. ونتقدم بالشكر إلى الميسرين سعادة المندوب الدائم لمملكة هولندا وسعادة المندوب الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وإلى الخبراء أيضا أعضاء اللجان الفنية اللذين بذلوا جهودا مضنية من أجل التوصل إلى حلول توافقية ترضي الجميع، وتكون مناسبة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ينعقد هذا المؤتمر في ظروف صعبة للغاية يشهدها العالم. وإننا نؤكد على دور الأمم المتحدة في معالجة هذه الأزمة. إن شعوب العالم تتطلع بكل اهتمام لنتائج هذا المؤتمر. ويؤكد وفد دولة الكويت على ضرورة أن تعالج الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة لمنع تكرارها في المستقبل وحماية المجتمع الدولي منها. إن خطورة هذه الأزمة امتدت إلى حدود جميع الدول وطالت مختلف البلدان مما يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

اتخذت دولة الكويت مجموعة من الإجراءات للحد من تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية. فعلى مستوى الاقتصاد المحلي، تم إنشاء محفظة استثمارية طويلة الأجل للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية تديرها الهيئة العامة للاستثمار، فضلا عن توفير ضمان حكومي لودائع البنوك لضمان ثقة المتعاملين.

أما بالنسبة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، فقد أعلن صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، أثناء مؤتمر القمة العربية الاقتصادية، الذي عُقد في دولة الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن مبادرة تنموية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم القطاع الخاص ومشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، برأسمال قدره بليونا دولار، تتم إدارتها بواسطة مجلس أمناء من الدول المساهمة في هذه المبادرة. مع توفير أدوات التمويل اللازمة لها، بما يضمن استدامة العمليات وتحقيق الأهداف المرجوة.

وقد بلغت مساهمة دولة الكويت في هذه المبادرة ٥٠٠ مليون دولار. ويجدر التنويه في هذا المجال بالدور التنموي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي امتد نشاطه مؤخرا لتوفير التمويل الميسر للمشروعات في القطاعات الاجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم، إضافة إلى دوره في توفير التمويل الميسر لمشروعات البنية التحتية في قطاعات النقل والطاقة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والصناديق الاجتماعية للتنمية، وتوفير المعونات الفنية في مختلف المجالات التنموية، وتوفير الدعم التمويلي لمؤسسات التمويل الإقليمية المتعددة الأطراف.

في ظل الأزمة الحالية نرى أنه يجب حماية البلدان النامية والبلدان الأقل نمو. ونطالب أيضا ونحث على أن تقوم مؤسسات بريتون وودز بإيجاد حلول عملية وبناءة تكفل العيش الكريم لشعوب العالم وتحميها من أخطار الفقر وضمان تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد العالمي. وفي نفس الوقت نأمل أن يتم دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوره لإيجاد حلول إيجابية لهذه الأزمة، إضافة إلى دور منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ورغم الأزمة الإنمائية للألفية المالية المحدقة بالعالم، فإن دولة الكويت سوف تواصل تحقيق الأهداف في ظل

الخطة الخمسية للدولة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بالإضافة إلى إمداد البرنامج الإنمائي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. الذي سوف يتابع عمله على تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف المجالات.

في الختام، يؤكد وفد دولة الكويت على أنه سيعمل على إنجاح المؤتمر وعلى تنفيذ ما يصدر عنه من قرارات تكفل العيش الكريم لشعوب ودول العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد همفري هلدنبرغ، وزير المالية في سورينام.

السيد هيلدنبرغ (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير فخامة الرئيس رونالدو فينيتيان وحكومة سورينام لعقد هذا المؤتمر المهم الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة لاستكشاف طرق التصدي للأزمة المالية والاقتصادية الحالية. ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/CONF.214/4)، الذي يوفر استعراضا لأسباب الأزمة والاستجابات لها.

في البداية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بليز باسم الجماعة الكاريبية.

تؤكد سورينام على ما خلص إليه الأمين العام في موجز تقريره بأنه، ”ومع أن البلدان النامية لم تكن مصدر الأزمة، فهي ما برحت تعاني من تبعاتها بشكل حاد“. ونتيجة للأزمة الحالية، يتزايد الفقر والجوع؛ وهذا أسفر عن ارتداد هائل لشتى المكاسب المُحققة باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية. فإن البلدان النامية بشكل خاص تأثرت سلبا نتيجة العيوب الكامنة في أسس النظام المالي العالمي. ومعظم بلداننا عاجزة عن مواجهة التأثير على اقتصاداتنا بنفس إجراءات التصدي للدورات الاقتصادية المعاكسة التي اتخذها البلدان الصناعية، مثل التنفيذ المتزامن للحوافز المالية وبرامج الحفز الاقتصادي التي لم يسبق لها مثيل.

وعلاوة على ذلك، نضب التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية، في حين ارتفعت في نفس الوقت كلفة التمويل. وهناك مخاطرة متزايدة من تسارع التدهور البيئي. وإن خفض الاستثمارات في حماية الغابات والحماية البيئية، ورفع مستوى كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والمياه وإدارة الأراضي والتشجير قد يبطئ بدرجة كبيرة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. تلك الجهود ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ من خلال تخفيف حدة الآثار، والتكيف مع التغيرات، ونقل التكنولوجيا والتمويل.

لقد حققت حكومة سورينام نموا اقتصاديا بين ٥ و ٧ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. ويرجع هذا النمو أساسا إلى تنفيذ سياسات اقتصاد كلي حصيفة أدت إلى زيادة الاستثمارات في قطاعي التعدين والسياحة. والتزمنا أيضا بانتهاج سياسات نقدية محافظة وصارمة حتى نحقق، ضمن جملة أمور، الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية بحلول ٢٠١٥.

ونتيجة للأزمة، تعاني سورينام تراجعا في عوائد قطاع البوكسيت والألومنيا نتيجة توقف عمليات شركة للبوكسيت وحدوث انخفاض كبير في إنتاج الأخرى. وبالتالي واجهت الحكومة تحديات هائلة لكفالة ألا ينجم عن فقد إيراد هذا القطاع الحيوي لاقتصادنا مشاكل في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدل البطالة. ومن ثم، تستكشف الحكومة بدائل بغية الحفاظ على توظيف القوة العاملة في قطاع البوكسيت والألومنيا وتتخذ تدابير لخلق فرص العمل وصون الاقتصاد. ومن التدابير التي اتخذها حكومة سورينام تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية، التي ستكون مهمة لنمو الاقتصاد في الأجل الطويل.

في الختام، تؤيد حكومة سورينام الرأي أن هذا المؤتمر ينبغي أن يتفق على الإجراءات التالية. أولا، كخطوة حاسمة يجب أن نعزز المؤسسات المالية الدولية من خلال إصلاح هيكل إدارتها ويجب أن نمنح البلدان النامية الصوت والتمثيل الكافيين. ثانيا، يجب أن نعزز أهمية ومصداقية ومسؤولية وفعالية وشرعية المؤسسات المالية الدولية في الأجل الطويل. ثالثا، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات لإنشاء إطار إشرافي وتنظيمي ورقابي يتمتع بالحصافة الكلية يكون أقوى وأوسع وأكثر اتساقا على الصعيد العالمي، بالاقتران بنظم مراقبة للإنذار المبكر التي هي أقدر على الكشف عن المخاطر في القطاع المالي والتصدي لها. رابعا، يجب أن نحث زعماء مجموعة العشرين على الوفاء فورا وبالكامل بوعدهم القيام بكل ما هو ضروري لإيجاد حل عالمي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، حسبما تقرر في نيسان/أبريل الماضي في لندن. وأخيرا يجب علينا تنسيق ودعم جميع إجراءات الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عالمي للأزمة المالية الاقتصادية وأثرها على التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد عبيد حميد الطاير (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية، أود أن أتقدم لكم، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، ولأعضاء مكتبكم ببالغ الشكر والتقدير لعقدكم هذا الاجتماع الهام والضروري في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها العالم. إن وفد بلادي يقدر جهودكم القيمة في التحضير لهذا المؤتمر وإدارة أعماله، متمنين لكم النجاح والتوفيق في تحقيق النتائج المرجوة منه. كما نتوجه بالشكر إلى الميسرين اللذين قاما بجهود كبيرة لإخراج الوثيقة الختامية للمؤتمر.

يمثل هذا المؤتمر فرصة ثمينة للمجتمع الدولي لإثبات تمسكه بمبادئ الميثاق وتحقيق مقاصده التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، والمتمثلة في تحقيق تعاون دولي من أجل حل المشاكل العالمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي. كما أنه يؤكد مرة أخرى على أهمية دور المنظمة العالمية كأكبر محفل دولي يقوم على معالجة هذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتوصل إلى حلول فعالة وشاملة للتعامل معها.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة أن الاقتصاد العالمي متشابك ومتكامل إلى أبعد الحدود، وتبين لنا بصورة لا تدعو للشك ارتباط مصير الدول المتقدمة والدول النامية بشكل قوي، فقد بدأت الانعكاسات السلبية للأزمة تؤثر بوضوح على اقتصادات الدول عامة، إلا أن أكثر البلدان تأثرا هي البلدان النامية والبلدان الفقيرة بصورة خاصة والتي لم تسهم في أسباب هذه الأزمة التي باتت تهدد بتراجع التقدم الذي أحرزناه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية خلال العقود الماضية. وبالتالي، لا بد من مشاركة جميع الدول في حل الأزمة، مع ضرورة التركيز على مساعدة البلدان النامية والفقيرة بصورة عاجلة لفض آثارها ومساعدتها على استعادة القدرة على النمو والتعافي في مسيرتها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

تبين التقارير المتعلقة بالأزمة أن الأسباب عديدة ومركبة تشمل مجالات البيئة والغذاء والطاقة وعدم التوازن في توزيع الثروات في العالم وفشل القوانين والأنظمة المالية وطرائق عمل السوق. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن من الأهمية إيجاد حلول تستند إلى مبدأ تحمل المسؤوليات في تحقيق الحاجات الإنسانية وحماية الفقراء والضعفاء وحقوق الإنسان وصون الأمن للبشرية.

إننا نتفق مع التوجه الداعي إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية، وتضافر الجهود الدولية لمواجهة الأزمة ومعرفة أسبابها والعمل على تخفيف آثارها العالمية، ووضع آليات لمنع حدوثها مرة أخرى في المستقبل، وتعزيز دور أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، وإصلاح هيكلة الأنظمة المالية والاقتصادية الدولية، وإخضاع الأسواق المالية للتنظيم والإشراف الملائمين، بما يسهم في استعادة الثقة بالنظام المالي والاقتصادي، وتوفير العمالة والضمانات لدعم الإنجازات الاقتصادية والتنموية المحققة من أجل تعزيز وتشجيع التجارة العالمية والاستثمار.

كما نرى ضرورة تحمل كل دولة في العالم جزءا من المسؤولية لمواجهة تداعيات هذه الأزمة بإجراءات تتناسب وظروفها الداخلية. ونحن في دولة الإمارات العربية المتحدة سنعمل مع المجتمع الدولي للتصدي لهذه الأزمة، بحيث نفي بالتزاماتنا الوطنية وبرامج التنمية التي بدأناها إلى جانب التزاماتنا الدولية، ومساعدة الدول النامية لبلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

وفي هذا السياق، نجدد تأكيدنا على أهمية التزام الدول المتقدمة بمواصلة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدات العاجلة للدول النامية والدول الفقيرة، وتوفير التمويل اللازم لها للتنمية على المدى القصير والمدى الطويل، وعدم تخفيض هذه المساعدات بسبب الأزمة الحالية حتى لا تتحول إلى أزمة إنسانية لا تحمد عقباها. وكذلك، نؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول البلدان النامية للسوق العالمي وإلغاء الإجراءات والقوانين التي تحول دون ذلك.

لقد تأثرت جميع بلدان العالم بهذه الأزمة وبدرجات متباينة، بما فيها الإمارات العربية المتحدة. إلا أننا نجحنا في احتواء الأزمة من خلال اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية احترازية ساعدت على حماية الاقتصاد الوطني وتقليص درجة تأثره إلى أدنى الحدود الممكنة، مع ضمان تمويل المشاريع الحيوية بما يكفل استمرار دوران عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت التقلبات الأخيرة للأسواق إلى تعزيز اقتناع الدولة وسياستها في دعم قطاع الصناعات التحويلية وتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

تنتهج دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة خارجية مبنية على أسس التعاون الدولي البناء والإسهام في تحقيق التنمية والاستقرار في العالم. وتعتبر الإمارات من الدول السباقة في تقديم المساعدات التنموية للدول النامية من خلال الاستثمارات والمساعدات التنمية المباشرة، وفي صورة قروض ميسرة ومنح ومساعدات، وكذلك تمويل البرامج التنموية. هذا إلى جانب مساهماتها في الصناديق الإقليمية التنموية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول النامية للتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والصناعية، وأيضا إلغاء الديون عن بعض الدول. وتفوق نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي تقدمها الدولة النسبة التي قررها مؤتمر مونتيري كمساعدة إنمائية رسمية.

وفي الختام، إن دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لضمان استمرار تدفق المساعدات التنموية للدول النامية، بما يتفق مع أهداف التنمية المتفق عليها دوليا مع الالتزام بتنفيذ مشاريع التنمية الوطنية في بلادنا. ونأمل أن نتوصل خلال هذا المؤتمر إلى توافق حول سبل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بالعالم من خلال تعاون دولي فعال مبني على مبادئ التضامن والتكافل الإنساني والحس بالمسؤولية تجاه الشعوب المتقدمة والنامية في جميع أنحاء العالم، وبما يضمن حماية الملايين في البلدان النامية والفقيرة من الفقر والجوع، وبما يعزز الالتزام الكامل لأصحاب المصلحة بتنفيذ التعهدات التي التزموا بها فيما يتعلق بالتنمية والأمن الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريشار ديزيري فييننا، وزير الاقتصاد والصناعة في مدغشقر.

السيد فييننا (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): أمثل أمام هذه الجمعية اليوم باعتباري ناطقا باسم رئيس السلطة الانتقالية العليا في مدغشقر، الذي يود أن يشيد بالأمم المتحدة على استجابتها الاستثنائية الرفيعة المستوى لجميع الأزمات التي اجتاحت العالم في السنوات القليلة الماضية.

وأغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى الأمم المتحدة مشاعر امتنان شعب مدغشقر لأسباب كثيرة، بما فيها المساعدة القيمة التي قدمتها، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، لحل الأزمة السياسية في مدغشقر، والمعونة المالية التي قدمها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي ستديرها وكالات الأمم المتحدة، إلى ١٩٠ ٠٠٠ أسرة في المناطق الريفية الجنوبية في مدغشقر التي تتضرر على نحو دوري بالآثار المزدوجة للجفاف والأعاصير جراء الاحترار العالمي والاضطراب السياسي.

وتحيلني هذه المقدمة إلى الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية.

أتفق مع جميع المتكلمين السابقين على عمق الأزمة الحالية وشدتها. وهذه الأزمات غالبا ما أعقبتها في الماضي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وحتى الحرب. وهكذا، أصبح من واجبنا أن نتفادى وقوع المأساة وألا نستسلم للانهزامية غير المسؤولة. فلا يزال بمقدورنا أن نتحكم في آثار الأزمة ونحول دون وقوع أوخم عواقبها بغية التخفيف من الآثار السلبية التي نعاني منها فعلا في بلداننا الأفريقية، وإن لم نكن مسؤولين عنها. وفيما يتعلق بمدغشقر، أود أن أشير إلى آثار مثل انخفاض الاستثمارات والصادرات، وفتور قطاع السياحة، وضعف ميزان المدفوعات لدينا، وضياع فرص العمل، وخطر ارتفاع معدلات الفقر المدقع – وبعبارة أخرى، كساد اقتصادي لم يسبق له مثيل ينذر بتهديد السلم الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، يجب تنفيذ التدابير التي اعتمدت في المؤتمرات الدولية السابقة والحالية الآن لأن غدا سيكون الأوان قد فات. ومن جملة أمور، من المناسب التذكير بأكثر التدابير حيوية التي يجب اتخاذها. ويجب استعادة الثقة والنمو وفرص العمالة. ويجب تصحيح النظام المالي لاستعادة التدفقات الائتمانية العادية. ويجب تشديد الأنظمة المالية بغية استعادة الثقة. ويجب تمويل المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها. كما يتعين علينا تشجيع التبادل التجاري الدولي والاستثمار، وتعزيز نمو الاقتصاد الأخضر على نحو مستدام في جميع البلدان.

ولتحقيق ذلك الغرض، أود أن أشير إلى النقاط الرئيسية الأربع، من جملة نقاط أخرى، التي توصي بها حكومة بلدي باعتبارها تدابير للتخفيف من وطأة الأزمة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وكفالة عدم تكرار مثل هذه الأزمات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد العزيز (مصر).

أولا، للحيلولة دون تحول الأزمة الاقتصادية والمالية إلى أزمة اجتماعية وسياسية واسعة النطاق، يجب التدخل لمساعدة من يحتمل أن يفقدوا عملهم أو فقدوه فعلا. ويجب أن يكون بمقدور كل بلد أن يضع بسرعة قائمة للضحايا المؤهلين للحصول على الإعانات، التي يمكن منحها للمستفيدين مقابل خدمة يوافقون على تقديمها.

ثانيا، وبداهة، تضرر الاقتصاد العالمي من نقص التمويل، أو توخيا للدقة، نقص السيولة. وعلاوة على ضخ رأس المال في المصارف من لدن الدول والمؤسسات المالية

الدولية، سيكون من الحكمة توجيه الموارد الخاصة إلى المناطق والبلدان التي تفتقر إلى الاستثمار، باستغلال إمكانات أدوات الأسواق هاته كضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في المرافق الأساسية تعزز خلق فرص العمل، وتزيد من جاذبية البلدان، وتذكي الشعور بإمكانية تحقيق التنمية والنمو. وتظهر هذه التدابير أن محرك النمو والتنمية الاقتصادية يكمن في القطاع الخاص ويستحق التطوير.

ثالثا، لا يمكن القيام بتوزيع أكثر إنصافا للثروة إلا في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية تفترض مسبقا إجراء توزيع جديد للسلطة – بعبارة أخرى إصلاح المؤسسات الدولية بشكل يكفل خضوعها للقانون الدولي ويضمن تمثيلا عادلا للشعوب والدول بغض النظر عن نفوذها الاقتصادي. والمنتديات الرئيسية لصنع القرارات المعنية بإدارة الاقتصاد يجب فتحها أمام البلدان الناشئة والنامية. وعلاوة على ذلك، من المستحيل إقامة شراكة حقيقية بدون إتاحة حيز للتبادل استنادا إلى مفهومين: الشفافية والمسؤولية المشتركة.

فيما يتعلق بالشفافية، ينبغي اتخاذ ثلاثة إجراءات في أقرب وقت ممكن: إعادة توجيه بعثات صندوق النقد الدولي حتى تتمكن من إنجاز عمل التنسيق على الصعيد العالمي للسياسات النقدية وإعادة تنظيم النظام المالي، وإنشاء آليات إقليمية للإشراف المصرفي، ووضع البرامج التي تروم تعزيز الرقابة على الملاذات الضريبية.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية المشتركة، ينبغي القيام بالتغييرات التالية. يتعين وضع جدول زمني دقيق وملزم لإصلاح الإطار التنظيمي لوكالات التقدير والصناديق التحوطية. وينبغي التحول من العقود الخاصة إلى مزيد من تركيز توحيد السندات والسندات المشتقة، مع التنفيذ الفعال لمبدأ التساوي في السيادة بين جميع الدول في قطاع السياسات النقدية.

أخيرا وليس آخرا، يجب تناول الطابع البيئي للأزمة. فمدغشقر، بتنوعها البيئي الهائل، تعي على نحو بالغ هذه الحقيقة. وهنا، يجب ألا يستند حل الأزمة الاقتصادية والمالية على مجرد الشواغل الاقتصادية بشكل حازم. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على العوامل الاقتصادية والأسر تدفعها إلى ممارسة ضغط كبير على النظم البيئية مما يجعلها أكثر ضعفا. ويؤدي هذا الأمر إلى حلقة مفرغة من الفقر يجب التصدي لها بحزم وفعالية وصرامة، لأن الأزمة المالية تحجب أزمة أخرى تتسم بالقدر ذاته من التهديد – أي الأزمة البيئية.

كما أدى تغير المناخ إلى عودة ظهور الأمراض المعدية أو تشريد اللاجئين بسبب تغير المناخ، الذي يمثل آفة ستؤثر، ابتداء من عام ٢٠١٠، على ٥٠ مليون نسمة وستتسبب في توترات سياسية محلية ترتبط بالحصول على الموارد. ونتيجة لذلك، يجب تغيير النموذج، ويجب إقناع الشركات باختيار اقتصاد الكربون المنخفض، الذي سيعزز، بدوره، التنمية وتحويل التكنولوجيا المتصل به.

وعلاوة على ذلك، سيتطلب التصدي للتحدي المتمثل في هذه الأزمة البيئية وضع أدوات مالية طويلة الأجل وسياسات للشراكة، مثل ضرائب الانبعاثات الكربونية، التي تمثل شكلا من أشكال وثيقة تأمين عالمية وتتماشى تماما مع أولوية الأمم المتحدة المتمثلة في إيجاد أكبر عدد ممكن من أشكال التمويل الجديدة.

ليس بوسعي أن أختتم بياني بدون أن أؤكد الأهمية التي توليها السلطة العليا للحكومة الانتقالية في مدغشقر للعمل المتواصل الذي تقوم به الحكومات المتعاقبة، بتعاون وثيق مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة، لكفالة أن تعطي جهودها لتعزيز التنمية

المستدامة أكلها، وعلى نحو خاص، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أمثل الظروف.

أتجرأ هنا بأن أعرب عن الرغبة في الديمقراطية الفعالة في جميع الميادين – السياسية والاقتصادية – وعلى جميع الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أولريتش نيكولاس، وزير خارجية هايتي.

السيد نيكولاس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أولا، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بيليز ووزير ماليتها، السيد دين بار باسم الجماعة الكاريبية، ونشيد به بحرارة على ذلك.

ثانيا، يرحب وفدي بالعمل الرائع الذي قام به الميسران المشاركان، الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، السفير كاميو غونسالبس والممثل الدائم لهولندا، السفير فرانك مايور اللذان عملا بدأب ومن دون كلل لصياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر. إنهما يستحقان كل التقدير على ذلك.

وأقدم إلى الرئيس تهانئ وفدي الحارة على تنظيمه لهذا المؤتمر الذي يُقر الجميع منا بأن عقده كان ضرورة لا غنى عنها. وفي الواقع أن أهمية المؤتمر الذي تحلى الرئيس ببعد النظر في الدعوة إلى عقده أهمية لا تحتاج إلى تبرير.

إن الأزمة المالية التي تؤثر في بلداننا وما تنطوي عليه من عواقب مدمرة على حياة سكاننا تجبرنا على العمل معا لإيجاد مخرج منها. وفي الواقع، إن المؤتمر يمثل ذلك النوع من المبادرة التي تتوقعها الدول الأعضاء من هيئات المنظمة استجابة للأزمة التي تفشى حجمها وأثرها في كل ركن من أركان قريتنا العالمية.

إن نطاق وآثار تحليلات البيانات المتوفرة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية متجسدة في اقتصاداتنا. وبلداننا، وبخاصة أضعفها، لديها مجموعة من الأعراض تبعث على الجزع، وتشمل هذه الأعراض هبوطا في الصادرات وهبوطا حادا في التحويلات المالية وزيادة في مخاطر القروض وانخفاضا في التمويل الخارجي.

أما فيما يتعلق ببلدي، هايتي، فإن الانخفاض في التحويلات المالية من عمالنا المهاجرين، وهي تحويلات تلعب دورا حيويا في تحسين الحصول على الصحة والتعليم، أدت إلى تخفيض في الاستثمار المادي وفي رأس المال البشري. ومن الجدير بالذكر أن الهبوط في تلك التحويلات المالية يعرض للخطر الحماية الاجتماعية للأسرة، وبذلك يعرض البلد إلى دورة جديدة من الفقر. أما الطرد القسري الكاسح للعمال المهاجرين، وهو من نتائج الأزمة المالية، فيذكي نيران البطالة في بلادنا ويزيد من ضعفها ومن حدة التوترات الاجتماعية.

إن آثار الأزمة المالية الدولية تذكرنا مرة أخرى بأن عالمنا المُعولم يشهد تباينات واسعة بين البلدان الغنية والبلدان النامية. فبينما تتوفر لدى البلدان الغنية موارد مالية ضخمة تمكنها من تنفيذ سياسات الانتعاش واعتماد آليات نقدية ومالية لمكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية، تعاني بلادنا من عدم توفر الموارد المالية للاستجابة بصورة ملائمة للأزمة. ولا يمكنها التصدي لها حيث ليس لديها سوى جزء ضئيل من الوعاء الإجمالي العالمي الذي أعلن عنه في إطار مجموعة العشرين.

وثمة أثر آخر غير متماثل ذلك أنه منذ عدة عقود ما انفكت بلادنا تعمل بكد احتراما لقواعد السوق وتبذل قصارى جهدها استقرارا للنظام المالي ونظام العملات لديها. وهذا المنهاج في إدارة سياساتنا النقدية كثيرا ما يجري الاضطلاع به إزاء خلفية من الضغط السياسي الشديد

لابتكار برامج إعادة الانتعاش الاقتصادي. وفي حين سعت بلداننا إلى تنفيذ تلك السياسات، انتهكت بصورة منهجية الأوساط المالية في البلدان الغنية قواعد اللعبة وشرعت في مضاربات حامية، أصبح الآن سكاننا اليوم ضحايا لهذه المضاربات.

إن الحدث الذي يجمعنا معا هذا الأسبوع لا بد وأن يكون فرصة لتحاشي تكرار هذه المأساة. ونؤيد المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/CONF.124/4) عن الأزمة الاقتصادية والمالية الذي يدعو فيه إلى قدر أكبر من المساءلة والفعالية في المؤسسات المالية الدولية وإنشاء آلية رقابة ونظام استجابة سريعة يمكننا من الاستجابة بسرعة وعلى نحو أفضل للمخاطر التي تهدد القطاع المالي.

ومن الحتمي القيام بإصلاح شامل للهياكل غير في النظام المالي الدولي. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات المالية الدولية، ويجب أن تمثل حقا جميع البلدان في العالم من دون استثناء. لقد عانت شعوبنا الأمرين ولا تزال تتذكر الجرعة المُرة من التكيف الهيكلي التي تناولتها في عقد الثمانينات. ويعتقد وفدي أن اندلاع الأزمة ينبغي له أن يكون عبرة للمجتمع الدولي تتمثل في المسؤوليات المتعلقة بإنشاء إطار عمل يحبذ التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وإذا ما أردنا توفير فرصة للخروج من الأزمة، يتعين على العالم أن يتخذ فورا خطوات حازمة وملموسة لإقامة نظام اقتصادي ومالي دولي أكثر إنصافا يتمثل هدفه النهائي في ضمان الحد الأدنى من معايير الرفاه لجميع شعوب العالم في إطار عمل منظم ومؤسسي يستفيد منه الجميع.

إن قدرة واستقلال مؤسسات بريتون وودز تتسم بالفوضى. لقد حان الوقت لكي تستعيد الأمم المتحدة دورها الرئيسي في رسم الاستراتيجيات والسياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. لقد حان الوقت الآن وأكثر من أي وقت مضى لكي تتبوأ الأمم المتحدة دورها الصحيح في الإدارة الاقتصادية العالمية.

وتلاحظ وفودنا أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نشراتها الإعلامية الشهرية تحذر بصورة منتظمة من مغبة انجراف الاقتصاد العالمي نحو الركود. وهذا دليل على أن الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة وبدعم من جميع الدول الأعضاء بوسعها المساعدة في منع وقوع الأزمات ورسم سياسات اقتصاد كلي متماسكة للعالم بأسره ومساعدة البلدان، لا سيما أضعفها، للحد من آثارها الضارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أغوستو دا سيلفا توماس، وزير الدولة للتخطيط ووزير المالية في أنغولا.

السيد دا سيلفا توماس (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ والنص الإنكليزي مقدم من الوفد): باسم حكومتي أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها في التنمية. إن الأمم المتحدة بوسعها أن تبحث الجوانب الإنسانية كونها لا تزال أكبر منتدى شمولي وشفاف وديمقراطي في العالم.

إن هذا المؤتمر يوفر لنا فرصة استثنائية لبحث أكثر الشواغل إلحاحية في العالم اليوم. وإن الحالة الاقتصادية الدولية تتطلب منا توحيد جهودنا وتعبئة المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول منطقية للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وفي رأينا أن الأزمة التي نجمت عن الاختلالات الهيكلية التي ما برحت قائمة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، تبين بوضوح عيوب النظام الاقتصادي والمالي الدولي

والحاجة الملحة إلى إصلاحه. وبينت الأزمة أيضا أهمية وجود قواعد تنظيمية مناسبة وفعالة للأسواق، وخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان ما أسماه جون مينارد كينيس انحباس السيولة.

وعلى الرغم من أن الأزمة لم تبدأ في البلدان النامية إلا أن آثارها كانت ملموسة فيها على نحو أكثر. والتحدي الكبير والمعقد الذي تواجهه هذه البلدان يتمثل في زيادة ضعف هيكلها وشح مواردها المالية والمادية بحيث لا تقدر على معالجة الأزمة. علاوة على ذلك، إن الأثر الاجتماعي للأزمة يستحق الاهتمام الفوري من الحكومات بغية الحفاظ، في بعض الحالات، على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا سيما في القضاء على الفقر وتحسين ظروف الناس المعيشية.

إن الاقتصاد الأنغولي، على غرار الاقتصادات في معظم البلدان النامية، تعرض لتأثير خطير بسبب تداعيات هذه الأزمة. الصراع المسلح في بلدي حط أوزاره عام ٢٠٠٢، وتمر أنغولا الآن بعملية المصالحة الوطنية التي تقتضي تعبئة الموارد التقنية والمالية والبشرية الكثيرة. ونجاحها سيعتمد على إشراك جميع الموارد المحلية ودعم الشركاء والمؤسسات الدوليين. والزيادة في التبادل التجاري وأعمال التجارة، فضلا عن الطابع المزدوج لصادراتها الرئيسية – النفط والمال – أدت إلى ازدياد هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الخضات الخارجية. وهذه المرة، أفضى التباطؤ في الاقتصاد العالمي إلى تأثير هائل على نمو الناتج المحلي الإجمالي وقدرة الحكومة الأنغولية على تنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية على الصعيد الوطني.

وجهود حكومة جمهورية أنغولا لمواجهة آثار الأزمة العالمية يمكن قياسها بنسبة ما أنفق من الميزانية على إعادة تأهيل البنية الاجتماعية والإنتاجية.

وندرك إدراكا تاما أن مكافحة هذه الأزمة تقتضي تحسن الاقتصاد بما فيه الكفالة، وإزالة عوامل الضعف التي تؤججها المضاربات المالية والعاملون بلا ضوابط، الذين يحركون الأموال على الصعيد الدولي التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمعظم اقتصادات البلدان.

وفي السياق الدولي، فإن البحث العاجل عن مبادرات التعاون المنسق واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة آثار الأزمة على التنمية أمران يتصفان بالأولوية للحكومة الأنغولية. وعليه، نعتقد أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تنصب في نهاية المطاف على الإجراءات التالية.

أولا، علينا بسرعة أن نضع مبادئ وقوانين ومعايير دولية لمنتجات الأسواق المالية بحيث أن التكامل والترابط في الاقتصاد العالمي لا يقتصران على تجارة السلع والخدمات، وإنما يشملان التدفقات المالية.

ثانيا، لا بد لنا من اتخاذ تدابير صارمة تتعلق بالإشراف على القطاع المالي وتنظيمه دوليا. وكشفت الأزمة الأثر الذي قد يخلفه انعدام الحكم في بعض الأسواق على استقرار الاقتصاد الكلي عموما، الأمر الذي يعني للبلدان النامية في بعض الحالات إزالة المكاسب في رفاهية سكانها.

ثالثا، يجب أن نعزز دور الأمم المتحدة في الحكم الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي بغية كفالة المشاركة النشطة والشاملة لجميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء، لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسار الاقتصادي.

رابعا، علينا بسرعة أن نصلح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وتزويدها بقسط أكبر من القدرة المالية والشفافية والفعالية، وعلينا كفالة أن تصبح أكثر تمثيلا وأكثر توافقا مع الاحتياجات الإنمائية للبشرية.

خامسا، يجب أن ننفذ التزامات في سياق التخفيف من حدة الأزمة، بما في ذلك حزمة قوية من الحوافز الاقتصادية والمالية للبلدان النامية بهدف التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن الأزمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتكاليف الاجتماعية للأزمة، طالما أن الركود الاقتصادي لأمد طويل يمكنه أن يزيد مستوى الفقر ويعمق معاناة الطبقات الاجتماعية الضعيفة ويقوض إلى حد كبير الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما خفض نسبة الجوع والفقر.

أخيرا، أود القول إن الأزمة التي يعيشها العالم اليوم ينبغي أن تعتبر كذلك باعثا على التفكير في انتعاش الاقتصاد العالمي واستقراره وبالتالي توسعه. والآن حان وقت التخلي عن الأنانية واستبدالها بنكران الذات والتضامن من حيث الأفكار ومن حيث الأعمال الرشيدة والإبداعية لبني البشر على حد سواء.

إن الطابع الدوري للاقتصاد العالمي يضطرنا في الحالة الراهنة إلى وضع بنيان جديد للنظام المالي الدولي بحيث يقوم النظام المالي والاقتصادي الجديد على العدالة الاجتماعية والتنافس والتوازن الشريفين في أسواق رأس المال والسلع والخدمات والموارد البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المحتم إعادة التفكير في المؤسسات المالية الدولية بغية تكييفها مع مطالب العالم المعاصر. والبحث عن حلول متوازنة مع تقاسم التكاليف والمكاسب وفقا لمدى مسؤولية كل طرف، ينطوي على تعزيز جوانب التعاون على الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي ويكليف تمبتسا أوبارانيا، وزير الدولة للتخطيط في كينيا.

السيد أوبارانيا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية بشأن الموضوع الهام جدا عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر رئيس الجمعية العامة على هذا الحدث الذي يوفر فرصة للمساعي الجماعية الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة المالية الكبرى في عصرنا.

إن موضوع المؤتمر – ”بحث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية العميقة وأثرها على التنمية والتغلب عليها“ – هو بالتأكيد هام ويأتي في الوقت المناسب للنمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما في أفريقيا. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثرت تأثيرا هائلا على نمو الاقتصاد العالمي. ويتضح الآن أن هناك تباطؤا كبيرا في نمو فرادى الاقتصادات للبلدان المتقدمة النمو النامية على حد سواء. ويتجلى ذلك في تراجع التجارة وتزايد البطالة وخفض المساعدة الإنمائية الرسمية وقبل كل شيء ارتفاع مستويات الفقر ولا سيما في البلدان النامية.

لذلك من المهم اتخاذ تدابير عاجلة على جميع الصعد لمواجهة الآثار السلبية لهذه الأزمة المالية. وينبغي اعتماد حوافز مالية عالمية وتنفيذ تدابير أخرى بقيادة البلدان الصناعية ودعمها حيث بدأت الأزمة في أول الأمر.

إن اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتوقع أن تبلغ معدل ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة في الدرجة الأولى. وبما أن أفريقيا ما زالت أفقر قارة بين جميع القارات، فإن قدرة معظم البلدان الأفريقية على التصدي منفردة لآثار الأزمة هي قدرة محدودة. ومن المحتم إذا أن ينظر المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو في سبل جديدة وإبداعية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تشكلها الأزمة.

والبلدان الأفريقية تتأثر بالأزمة أساسا عن طريق تراجع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وحصول انكماش عام للاقتصادات الأمر الذي يفضي إلى نقص في إمدادات السلع الأساسية الضرورية وتخفيض الوظائف وتعميق الفقر، في جملة أمور أخرى. وآثار الأزمة المالية فاقمت من التحديات الإنمائية في معظم البلدان النامية وجعلت من الصعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي حالة كينيا، نما الاقتصاد بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٧,١ عام ٢٠٠٧. ويعود هذا التراجع إلى عوامل مختلفة بما فيها ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية ولكن بصورة خاصة إلى أثر الأزمة المالية العالمية. فعلى سبيل المثال، صناعة السياحة التي هي أحد أركان الاقتصاد الكيني تراجعت بأكثر من ٣٦ في المائة خلال هذه الفترة. وتراجعت كذلك التحويلات المالية من الخارج تراجعا كبيرا في عام ٢٠٠٨. وأسعار منتجات النفط والأغذية والضروريات الأساسية الأخرى ارتفعت ارتفاعا هائلا الأمر الذي أدى إلى تزايد التضخم من ٩ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ في المائة عام ٢٠٠٨.

جميع هذه الآثار الاقتصادية السلبية لها تداعيات خطيرة على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وقبل كل شيء تحقيق البلد لهدفه الطويل الأمد ألا وهو توصله إلى مركز البلد ذي الدخل المتوسط والصناعي بحلول عام ٢٠٣٠.

وتدعو كينيا الشريحة الأكثر ثراء من المجتمع الدولي إلى المساعدة على وقاية اقتصادات وشعوب الجزء الأقل حظا من العالم من المزيد من الآثار السلبية للأزمة. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم المساعدة اللازمة للمحافظة على النمو وخلق الوظائف في الاقتصادات المتضررة. إن تعزيز التجارة الدولية عبر آليات إقليمية وعالمية مسألة ذات أولوية، وإن الإسراع في هذا الصدد، في محادثات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية مسألة حتمية أيضا. وإلغاء الديون والتدابير الأخرى إدارة الديون ضرورية لتحرير الموارد من أجل تحقيق أهداف الإنعاش العاجلة. ويجب أن تشمل المحفزات المالية المقدمة في البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية، كما يجب الوفاء على وجه الاستعجال بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على شكل معونة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لمجموعة العشرين لتصميمها الذي عبرت عنه في مؤتمر القمة الأخير، المعقود في لندن في وقت سابق من هذا العام، على زيادة الموارد المالية المتاحة لمواصلة تقديم القروض إلى البلدان النامية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن نتائج ذلك الاجتماع لم تصل إلى مستوى توقعاتنا. فقد كان أمام مجموعة العشرين فرصة لاتخاذ خطوات جريئة نحو وضع خارطة طريق لإصلاح الهيكل المالي العالمي وإيجاد حلول حقيقية دائمة للأزمة المالية. ولكن، كما تبين، فإن ذلك لم يحدث. وحقيقة الأمر أننا بحاجة إلى إصلاح النظام المالي الدولي حتى يكون للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، تأثير أقوى في صنع القرار بشأن المسائل المالية. ولا بد لمؤسسات بريتون وودز أن تكون أكثر استجابة وشفافية وخضوعا للمساءلة أمام جميع أعضائها.

وفي هذا الصدد، من الضروري لهذا المؤتمر أن يعزز مناقشات مجموعة العشرين بشأن الأزمة المالية العالمية بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بإصلاح مؤسسات بريتون وودز.

أخيرا، تسلم كينيا بالدور الهام الذي أدته الأمم المتحدة على مر السنين في معالجة المسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والبيئي. وموقف وفدي هو أن الأمم المتحدة ما زالت الهيئة الأمثل لتوجيه عملية التعامل مع الأزمة الحالية نظرا لصبغتها العالمية وصلاحياتها في عقد المؤتمرات. وفي هذا الصدد، ستواصل كينيا دعمها لجهود الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم للأزمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارتن داهيندن، وزير خارجية سويسرا.

السيد داهيندن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): استمعنا خلال اليومين الماضيين إلى بعض الأفكار الممتازة حول أسباب الأزمة وآثارها. وعواقب الأزمة وخيمة بشكل خاص بالنسبة للملايين من الفقراء. ولا بد لنا من تركيز تفكيرنا على طريقة تحسين ظروف حياتهم وتحقيق تطلعاتهم الإنسانية. وكل يوم يمضي بدون أن نتدخل سيأتي بمزيد من المعاناة التي لا يمكن تحملها. ومع أن سويسرا تأثرت بشكل بالغ بالأزمة المالية، فإننا مع ذلك عازمون على الوفاء بالتزاماتنا ولن نخفض من مساعدتنا الإنمائية.

لقد كشفت الأزمة عن أوجه قصور أساسية، لا في النظم الوطنية التي تضع القواعد المالية وتنظم التنافس وإدارة الشركات فحسب، بل أيضا في المؤسسات والترتيبات الدولية التي أنشئت لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي. ونتيجة لذلك، ينصب التركيز الحالي عن حق على تحسين الإطار التنظيمي ومهام المراقبة لمنع فشل النظام المالي والاقتصادي في المستقبل.

مع ذلك، لا يمكننا الاعتماد على القواعد الجديدة أو المعززة وحدها. ومن جوانب عديدة، يكمن السلوك القائم على الجشع في صميم المسألة ويعرض للمخاطر أمننا المشترك. ولإضفاء المزيد من القوة على نظامنا العالمي، علينا أن نعالج منظومتنا القيمية وأن نعمق التفاهم بشأن المسؤولية الجماعية والفردية. وعلينا أن نحول الأزمة الحالية إلى فرصة لتحقيق المزيد من الاستدامة من خلال إقامة استثماراتنا ليس على أساس الاعتبارات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا على الاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

وفي سياق الأزمة الحالية، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي ثلاثة أدوار. أولا، تستطيع الأمم المتحدة أن توفر منبرا لتبادل الآراء يأخذ بعين الاعتبار آراء وخبرات جميع أصحاب المصلحة لدى وضع الحلول للمشاكل العالمية. وبصفة خاصة، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى لإسماع صوت الأكثر فقرا بشكل أكثر فعالية. ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى دورا هاما في تحليل ورصد الأزمة وأن تقدم توصيات بشأن الحلول الممكنة على المستويين العالمي والوطني. ثالثا، تستطيع الأمم المتحدة أن تشجعنا على التحلي بمسؤولية أكبر إزاء المسائل الاجتماعية والبيئية.

وأود أن أقترح ثلاثة إجراءات عملية لدعم تلك الأدوار.

أولا، أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على أن تكون مصدرا غنيا للأفكار والابتكارات. وفي سياق المناقشة بشأن عملية المتابعة الأكثر فعالية لمؤتمرات تمويل التنمية، اقترح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشروع في عملية أكثر اتساقا، توفر رابطة وثيقة بين الاجتماعات المعقودة بين المجلس ومؤسسات التمويل والتجارة الدولية والاجتماعات العادية للمجلس والجمعية العامة. ومن أجل ضمان أهمية وجدوى مكتب تمويل التنمية، فإننا نقترح تعزيز أمانة المكتب، لا سيما فيما يتعلق بمواردها البشرية وقدرتها التحليلية. ومن شأن إقامة علاقات أوثق مع مؤسسات بريتون وودز أن تؤمن تعزيز تلاقح الأفكار والجودة.

ثانيا، تسلم سويسرا بالحاجة إلى مواصلة تعزيز فعالية المؤسسات المالية القائمة. كما أننا نعي جدوى استخدام النُهج التكميلية، وربما الأكثر شمولا وشفافية. وبهذا المعنى، نؤمن أن تشكيل فريق خبراء مخصص معني بالمخاطر تهدد النظام من شأنه أن يكون ذا فائدة قيمة. وإن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يملك سجلا إيجابيا للغاية، يمكن أن يكون مصدر إلهام لصياغة ولاية تلك الفريق المخصص.

ثالثا، أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات آلية مقبولة لفرض ضوابط ذاتية من قبلها. وينبغي تعزيز تلك الآليات بصفة مستمرة من خلال نُهج يتخذها أصحاب مصلحة متعددون بمشاركة المجتمع المدني وتشجع على المزيد من الشفافية والإبلاغ عن أنشطة الأعمال التجارية. والاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة واضحة تماما ومسلم بها. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيزها من خلال المكتب المكرس لها وكذلك عبر أنشطتها العملياتية في الميدان.

إن الأزمة المتعددة الأبعاد الحالية تتطلب استجابات فورية وتخطيطا طويل الأجل لدعم الأكثر فقرا، وبخاصة في أفريقيا. ويتعين علينا استخدام قوانا وذكائنا في التصدي لمشاكل الظلم والفقر والضعف والإقصاء. ونحن بحاجة إلى جعل نظمنا الاقتصادية والمالية ونظم المعونات أكثر شفافية وانفتاحا وتشاركية، وبخاصة من خلال إدماج الاقتصادات الناشئة بصورة أقوى. ومن الضروري تحسين التعاون الإنمائي.

ونحن نضع ثقتنا في المؤسسات المالية الدولية التي جرى إصلاحها وفي دورها المركزي لضمان استقرار النظم المالية والاقتصادية. ولنفعل الشيء ذاته مع الأمم المتحدة التي أسست في تقليد إنساني بهدف إيجاد عالم أفضل للجميع.

وقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين عرضا لتسع مبادرات مشتركة ردا على الجوانب المتعددة للأزمة على أساس الولايات الفردية ومسؤوليات منظمات الأمم المتحدة. ونحن نشيد كثيرا بهذا النهج الذي يلزم منظمات الأمم المتحدة بجعل سياساتها متسقة ومنسقة وصولا إلى استجابة سريعة وفعالة للأزمة.

لقد كان للأزمة المالية والاقتصادية عواقب وخيمة. ومع ذلك، ينبغي ألا نسمح للتشاؤم بأن يوجهنا. فالأزمة فرصة لتغيير الأوضاع إلى الأفضل إذا تصرفنا بحزم. ويتمثل التحدي في تخطي المواقف المتصلبة وتجاوز إدارة الأزمة وصولا إلى الإصلاح المستدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد العرابي، نائب وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر.

السيد العرابي (مصر): نجتمع اليوم تحت مظلة الأمم المتحدة في ظل ظروف استثنائية دولية طارئة لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتعددة الأبعاد والتي ضاعف من آثارها السلبية الأزمات والتحديات المترابطة والمتشابكة في مجالي الغذاء والطاقة وتغير المناخ، مما وضعنا جميعا أمام تحد غير مسبوق، يستوجب حركا دوليا وإقليميا ووطنيا فاعلا لاحتواء آثار تلك الأزمات على الدول النامية وللسعي نحو استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته وللثقة في آليات حكمة وإدارته، من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة في التعامل مع المواضيع الاقتصادية والمالية الدولية بجميع أبعادها وتعزيزا لصوت ومشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي الدولي.

من هذا المنطلق لا بد من حشد الإرادة السياسية الدولية والبدء في تحرك دولي جماعي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، انطلاقا من ثلاثة محاور رئيسية مترابطة

ومكملة لبعضها بعضا، أولا، البحث في الجذور المسببة لتلك الأزمة، وإقرار الحلول اللازمة لها وضمان عدم تكرارها مستقبلا، ثانيا، السعي العاجل نحو خفض الآثار العديدة للأزمة على شعوب الدول النامية، خاصة على قدرتها على تنفيذ الأهداف التنموية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ثالثا، بدء عملية إصلاح شاملة للنظام المالي والاقتصادي العالمي تهدف للتوصل إلى ترتيبات جديدة تجعله أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية، وتقوم على تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة.

ترجع جذور الأزمة الحالية إلى عدد من العوامل، منها التحرير المفرط غير المبرر، لا سيما في القطاع المالي، والثقة الزائدة في معدلات النمو الاقتصادي التي سادت قبل الأزمة وإخفاق نظام الرقابة المتعدد الأطراف في رصد وتتبع نشوب تلك الأزمة. وبالتالي، فإن البحث عن حلول للأزمة يجب أن يقوم بشكل أساسي على التوصل إلى صياغة جديدة تعيد للدولة دورها الرقابي بشكل يتوازن مع مبادئ اقتصاد السوق ويحافظ على الدور الحيوي للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وتعزيز دوره الاجتماعي ويتوصل إلى إقرار نظام فعال للإنذار المبكر في إطار نظام الرقابة الدولية المتعدد الأطراف. ويضع ذلك المجتمع الدولي أمام مسؤولية مباشرة، تملى عليه – خاصة على الدول المتقدمة النمو – التحرك نحو عكس مسار حركة التراجع التي أصابت معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وما انبثق عنها من مظاهر خطيرة تتمثل في تقلص معدلات التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات الخارجية وانحسار فرص النفاذ إلى الائتمان وتحويلات المهاجرين وعوائد السياحة، بالإضافة إلى الارتفاع العالمي في معدلات البطالة، وجميعها ظواهر خطيرة تعاني منها الدول النامية وتدفعها إلى مزيد من الفقر والمعاناة رغم عدم مسؤوليتها عن وقوع الأزمة.

بناء على ذلك ترى مصر، وكخطوة أولى عاجلة، أن يقوم التحرك الدولي بشكل أساسي على ضخ الموارد المالية في الاقتصاد العالمي لصالح الدول النامية في مسارين متوازيين، الأول يقوم على توفير الموارد المالية بموجب التعهدات التنموية الدولية القائمة، تنفيذا لمقررات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وآخرها مؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية، مع التركيز على مجالات مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الخارجية وخفض الديون والتجارة الدولية وغيرها. والثاني يقوم على ضخ موارد إضافية وجديدة تسهم في مساعدة الدول النامية على التعامل مع الآثار السلبية للأزمة.

ومصر تطالب الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية بإقرار سبل جديدة للتمويل الإضافي، وتعبر عن دعمها لفكرة تخصيص نسبة من حزم التنشيط الاقتصادي الداخلي بالدول المتقدمة كمساعدات للتنمية وتؤكد على ضرورة البحث عن أطر جديدة لتقديم الائتمان بشكل أكثر مرونة وخال من المشروطية وعلى أساس قابل للتنبؤ، وعلى أهمية التوصل لاتفاق نهائي بشأن جولة الدوحة التجارية، يسهم في إعطاء دفعة قوية لصادرات الدول النامية ويحول دول اعتناق البعض لأشكال جديدة من الحمائية كرد فعل للأزمة.

من هذا المنطلق فإننا نطالب الأمم المتحدة، وخاصة من خلال أنشطتها التنفيذية بالقيام بدورها الأصيل في تعزيز جهود الدول النامية جزء لا ينفصل من التحرك الدولي للتصدي لآثار الأزمة على التنمية، وعلى نحو يعزز من قدرتها على تحقيق أولوياتها التنموية الوطنية ويتسق مع مختلف الجهود الدولية الأخرى داخل المنظمة وخارجها بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الموارد الرئيسية وغير الرئيسية لأجهزتها المعنية، سعيا لتعزيز فاعلية الأنشطة التي تقوم بها في هذا الصدد.

ولدعم هذه الجهود الدولية وضمان تحقيقها لأهدافها، تحركت القارة الأفريقية على مستوى القمة وشكلت لجنة مكونة من عشرة وزراء مالية ومحافظي بنوك مركزية أفارقة لوضع عدد من الخطوات والسياسات العاجلة تعكس موقفا أفريقيا مشتركا إزاء الأزمة. كما بحثت القمة الأفريقية التي عقدت في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٨ تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك مختلف أبعاد الأزمة وآثارها على القارة. ومتابعة لهذه القمة، استضافت مصر اجتماعا وزاريا أفريقيا يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه الجاري، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بلور عددا من الخطط الإقليمية جاري تفعيلها.

لا يمكن أن يتم تناول الأزمة بمعزل عن البحث في الجوانب الهيكلية ذات الصلة بإدارة وحكم النظام الاقتصادي والمالي الدولي، والتي ترى مصر أن عملية إصلاحه يتعين أن يحكمها مبدآن رئيسيان، الأول يتمثل في تعزيز صوت ومشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي الدولي ووضع الأعراف ذات الصلة، بهدف إقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر مساواة وعدالة وديمقراطية. ويقوم المبدأ الثاني على تعزيز دور الأمم المتحدة في التنسيق الدولي لمختلف الجهود والآليات الدولية والإقليمية والوطنية في تحركها لمواجهة الأزمة، وخاصة التنسيق بين الدول النامية والدول المتقدمة في هذا المجال.

من هذا المنطلق، ترى مصر ضرورة إجراء مراجعة شاملة وحقيقية لهياكل حكم وإدارة مؤسسات التمويل الدولية، لا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين، بحيث تعزز عملية اتخاذ القرارات بها من دور الدول النامية في تسيير حركة الاقتصاد العالمي، وتحد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتنقها تلك المؤسسات، وبخاصة ما يتعلق بالمشروطيات وحيز السياسات، وتسهم في بناء قدرات الدول النامية في مجال السياسات المضادة للدورات الاقتصادية، وعلى أن يقترن كل ذلك بتفعيل اتفاقات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات تحقيقا للأهداف المشتركة.

واستكمالا لعملية الإصلاح الهيكلي، تؤمن مصر بأهمية تعزيز العمل الدولي في مجال وضع القواعد والأعراف الدولية في القطاع المالي. إذ تعبر مصر عن تقديرها لجهود توسيع عضوية منتدى الاستقرار العالمي وتحويل مسماه إلى مجلس الاستقرار العالمي، ترى مصر أهمية النظر في مقترح إنشاء هيئة عالمية معنية بوضع القواعد المالية في الشرعية التي تسهم بفاعلية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي. ومن نفس المنطلق، فإن معالجة مظاهر الخلل القائمة في الاقتصاد العالمي، كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الهيكلي للنظام المالي والاقتصادي العالمي، يتطلب إرساء نظام عالمي جديد للاحتياطيات النقدية يحقق استقرارا أكبر في الاقتصاد العالمي، جنبا إلى جنب مع البحث في سبل جديدة توفر الاستقرار النقدي العالمي المنشود في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وختاما، أود التأكيد على أن الوثيقة التي سيعتمدها هذا المؤتمر تمثل خطوة أولى نحو توجه جديد، يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع باختصاصها الأصيل في التصدي للأزمة العالمية من مختلف جوانبها العملياتية والهيكلية، بالتنسيق مع الدول النامية والمتقدمة معا، على نحو يكمل الجهود الدولية المبذولة في أطر أخرى مثل مجموعة العشرين، التي يتعين توسيع عضويتها لتضم المزيد من الدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول الثمانية التي نتطلع لمزيد من التنسيق بين أنشطتها وأنشطة الأمم المتحدة، وغيرها من التجمعات والآليات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية، وكلنا ثقة أن تعزيز هذا التعاون سيقود إلى انحسار الأزمة وآثارها على المدى القصير ويحول دون تكرارها في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد كاك سو شين، نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد كاك سو شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني وتقديري للرئيس ميغيل ديسكوتو بروكمان وكل أولئك الذين عملوا بجد وتفاني من أجل الانعقاد الناجح لهذا المؤتمر المفيد بشأن موضوع يؤثر على كل دولة عضو حاضرة هنا اليوم.

وكما أبرز بالفعل المتكلمون الذين سبقوني، يواجه المجتمع الدولي الآن مجموعة كبيرة من التحديات الملحة، من التراجع الاقتصادي الناشيء وتغير المناخ إلى أزمات الغذاء والمياه والطاقة. هذه الأزمات العالمية المتفاقمة يمكن أن تعكس اتجاه انجازات التنمية الملموسة التي تحققت في السنوات الماضية وأن تعوق جهود المجتمع العالمي للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأبرزها الأهداف الإنمائية للألفية.

واستنادا إلى تلك الخلفية، أعتقد أن هذا المؤتمر لم يأت في الوقت المناسب فحسب، لكن كان لا بد من عقده. ويحدوني وطيد الأمل أن يوفر تجمع اليوم فرصة قيمة للأمم المتحدة لصياغة استجابات فعالة ومنسقة لهذه الأزمات العالمية، بما يمكننا من البقاء على المسار الصحيح باتجاه تحقيق أهداف التنمية.

وفي سياق تزايد الترابط العالمي، للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تأثير كبير بدرجات متفاوتة على ملايين الناس في أنحاء العالم. لكن، البلدان النامية بصفة خاصة تأثرت سلبا بالأزمة العالمية، نظرا لمحدودية قدرتها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية وتوفير حماية اجتماعية أكبر. وبالنظر إلى أن هناك اعتمادا متبادلا بين رفاه البلدان المتقدمة النمو والنامية، فمن مصلحتنا المشتركة منع الأزمة الحالية من أن تؤدي لتعميق فجوة التنمية وتسارع التدهور البيئي وانعدام الاستقرار الاجتماعي في البلدان النامية.

لقد بذلت الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والأجهزة الإقليمية جهودا لتعزيز الانتعاش العالمي وتشجيع التعاون الإنمائي وإدخال تغييرات هيكلية لتكييف النظام الدولي مع الواقع المتغير. ومن هذه المبادرات الحالية أود أن أشير إلى نتائج قمة مجموعة الـ ٢٠ في لندن. وباعتبار ذلك مسألة ملحة، تم التوصل إلى اتفاقات لتعزيز التنسيق العالمي من أجل استعادة النمو والوظائف وتعزيز الإشراف والتنظيم الماليين وتفادي الحواجز الجديدة أمام التجارة والاستثمار والسعي من أجل الختام المبكر الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتوفير مساعدات مالية أكبر للأسواق الناشئة والبلدان النامية. وأكدت جمهورية كوريا، بصفتها عضوا في ثلاثي مجموعة الـ ٢٠، من جديد على الحاجة إلى تشجيع الاقتصادات الناشئة على المشاركة في عملية إعادة تصميم النظام المالي العالمي. وسنواصل العمل من أجل المساهمة في تحسين تنسيق السياسة الاقتصادية على المستوى الدولي، وبصفة خاصة بين الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٠.

وفي هذه المرحلة، الشيء المهم هو كفالة التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات بحسن نية. ومن الضروري، بصفة خاصة، ورغم الضغوط المتزايدة على ميزانية المساعدات الإنمائية الرسمية، أن يتصرف المجتمع العالمي بنية خالصة بشأن الالتزامات الإنمائية، خاصة للبلدان الأقل نموا والجماعات الأكثر ضعفا. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن جمهورية كوريا ستواصل بذل كل جهد لتعزيز مساهمتها في التعاون الإنمائي والوفاء بالالتزامات التي قطعتها. ويحدونا الأمل أيضا أن يولد المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني

بفعالية المعونة، الذي سيعقد في سول عام ٢٠١١، زخما مهما لتحسين ثمار التنمية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولا تزال هناك حاجة لتعزيز جهودنا الرامية إلى التوصل إلى إجراءات السياسات الدولية المنسقة التي تعكس مجموعة واسعة من الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة وتكفل اتساقا أكبر للسياسات في كل القطاعات ذات الصلة، ومنها التجارة والتوظيف والبيئة والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد أن نوائم استجاباتنا للأزمة مع الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة وأن نطور نظاما شاملا وتكميليا للإدارة العالمية استنادا إلى المبادرات القائمة. وأعتقد أن هذه الجهود ستساعد المجتمع العالمي في بناء المزيد من المرونة في مواجهة أزمة عالمية في المستقبل ومن ثم يتسنى لنا الحفاظ على القوة الدافعة للتنمية. وفي خضم الأزمة العالمية، اتخذت الأمم المتحدة، التي تضطلع بدور فريد في التصدي للقضايا العالمية، مجموعة مبادرات لمساعدة البلدان والسكان الأكثر تعرضا للخطر في مواجهة التأثيرات المناوئة للأزمة.

واستجابة للنداء المتنامي للأمم المتحدة كي تضطلع بدور أكبر، أعتقد اعتقادا راسخا أن مؤتمر اليوم اتخذ خطوات مهمة باتجاه تعزيز الإدارة العالمية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة. سنعتمد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، تعكس شواغل ورؤية الدول الأعضاء الـ ١٩٢ والتي تحدد الأدوار الرئيسية التي ستضطلع بها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، بصفة خاصة من أجل تخفيف وطأة الأزمة على التنمية. وعلاوة على ذلك، كان للمؤتمر قيمة كبيرة من حيث تعزيز الدعم السياسي للجهود العالمية المنسقة لإصلاح الهيكل المالي والاقتصادي الدولي.

في عام ١٩٩٨ تمكنت جمهورية كوريا من تجاوز الأزمة المالية في آسيا باستغلالها كفرصة سانحة لإجراء إصلاح واسع النطاق في قطاعي المال والأعمال والقطاع الحكومي. وكانت النتيجة مزيدا من الشفافية والقدرة على المنافسة في الاقتصاد الكوري. وشبيه بذلك ما تقوم به حكومتي الآن في سعيها إلى تحويل الأزمة الاقتصادية الحالية إلى فرصة أخرى لتحقيق تنمية رائدة – باعتماد منظور ”النمو الأخضر“ الجديد ومتابعة الصيغة الخضراء الجديدة، في إطار خطة بيئية جديدة بتكلفة قدرها ٣٨,٥ بليون دولار في السنوات الأربع القادمة. ونسعى من وراء تلك التدابير إلى إحداث تأثير مزدوج، أي الإسهام في الجهود الدولية لمعالجة مسائل تغير المناخ إلى جانب ابتكار محركات جديدة للنمو الاقتصادي.

في الختام، أود أن أشدد على أننا نقف اليوم في مفترق طرق وأن الفرصة سانحة الآن أمام الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء لتحويل الأزمة الحالية إلى فرصة لإرساء قواعد متينة لتنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شمس الدين عثمان، نائب الوزير باللجنة الوطنية للتخطيط بنيجيريا.

السيد عثمان (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة التحايا العطرة من فخامة الحاج عمر موسى يارأدوا، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية الذي حالت بعض مهام الدولة الملحّة دون حضوره هذا اللقاء اليوم. لذلك طلب مني أن أبلغ الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها تقديره العميق للرؤية التي كانت وراء تنظيم هذا المؤتمر الهام الحسن التوقيت تماما.

وتشعر نيجيريا بالامتنان أيضا لرئيس الجمعية العامة لما بذل من تضحية وجهد دؤوب أثق بأنهما سيثمران وثيقة ختامية تلقى تأييد الوفود كافة. كما نقدر العمل الذي

اضطلعت به لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وتوصياتها الطموحة التي توفر قاعدة متينة للمناقشات اللاحقة بشأن المرحلة القادمة في هذا الصدد. كذلك أشكر الأمين العام على دوره في تيسير تنظيم المؤتمر. ويود وفدي أن يسجل تقديره للميسّرين لما قاما به من عمل مقدر.

أفريقيا ونيجيريا تتطلعان إلى هذا المؤتمر أملا في الوصول إلى حلول عملية للأزمة فيما نعيد صياغة سياساتنا وممارساتنا بغية أن تحتل بلداننا موقعا أكثر تميزا في النظام العالمي والبنيان الاقتصادي الجديدين اللذين تجري الآن صياغتهما.

لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، فيما يرزح تحت وطأة ركود اقتصادي عميق. وما فتئنا نشهد انخفاضا أو انكماشا ملموسا في معدل النمو في كثير من البلدان النامية، بما فيها نيجيريا. ومن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد العالمي بمعدل ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ بينما يتوقع حدوث انتعاش تدريجي بحلول عام ٢٠١٠ ليرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٩ في المائة.

إن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عبرت الحدود الوطنية. وما كان في بداياته مجرد أزمة داخلية بدأت آثاره منذ ذلك الحين تنعكس في شكل موجات صدمة قوية غمرت اقتصادات العالم بأسره. وقد فند ذلك الافتراضات المسلّم بها بشأن الحصانة من الهزات، وفضح ضعف الاقتصادات في ظل نظام عالمي شديد الاندماج ومتشابك، تعتمد أجزاؤه بعضها على بعض، وتسيّره قوى اقتصادية لا ضابط لها. وقد تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في حدوث أزمة نمو في الاقتصادات الأفريقية. إذ يُحتمل أن تنخفض نسبة متوسط النمو المتوقع لأفريقيا عام ٢٠٠٩ من ٢,٨ في المائة إلى ٢,٣ في المائة.

ما فتئت البلدان الأفريقية تتحمل عواقب الأزمة منذ منتصف العام الماضي. وتشمل مظاهر تداعيات الأزمة على أفريقيا ضعف الطلب على السلع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع وعائدات التصدير وتناقص الثروات في أسواق المال الأفريقية وكذا التدفقات والتحويلات المالية، وبخاصة تلك المرتبطة بالمعونة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومما يدعو للأسى أن الأزمة المالية تسببت في انتكاسة التقدم المتواضع أصلا المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيكون صعب المنال بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية إن لم تُتخذ تدابير فورية.

وتأثر الاقتصاد النيجيري إلى حد بعيد من جراء الأزمة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٤١ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٩. أما سوق رأس المال التي كانت قد سجلت من قبل نموا هائلا في الفترة بين عام ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٨ فقد تضررت بدورها ضررا بالغا من جراء الأزمة، حيث تدهورت رسملة سوق المصارف بنسبة ٣٥,٦ في المائة، فيما انخفض مؤشر جملة الأسهم بنسبة ٣٦,٨ في المائة. وبالتزامن مع ذلك، سجلت أسعار النفط انهيارا في الأسواق العالمية حيث انخفض سعر البرميل من ١٤٩ دولارا في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٤٠ دولارا في آذار/مارس ٢٠٠٩.

إن الأثر التراكمي لتلك الظواهر يتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يهدد بالفشل في تحقيق ”جدول أعمال النقاط السبع“ الذي يتبناه الرئيس بهدف رفع مستوى حياة النيجيريين بالتركيز الخاص على الأمن الغذائي وإعادة بناء الهياكل الأساسية الحساسة. ونيجيريا، على غرار معظم البلدان الأفريقية، أثرت الأزمة تأثيرا ملموسا على قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك على التصدي للتداعيات المتنامية لتغير المناخ.

على الرغم من طبيعة الأزمة كظاهرة عالمية، فإن ردود فعل البلدان في مواجهتها تباينت. وقد لجأت حكومات البلدان المتقدمة النمو ذات القوة المالية الأعظم والاقتصادات الأكثر تنظيما إلى حزم هائلة من الحوافز المالية لإنقاذ القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة. وقد شملت الحوافز خفض الضرائب وضخا لم يسبق له مثيل لرأس المال في النظام الاقتصادي لزيادة الإنتاج والاستهلاك.

أما البلدان النامية، فهي في أغلبيتها لا تملك القدرة على الاستجابة بطريقة مماثلة. وفي نيجيريا، دشنت لجنة رئاسية من أصحاب المصلحة المتعددين لرصد تداعيات الأزمة على الاقتصاد وإيجاد الحلول لها. كذلك يتم حاليا إعداد حزمة من الحوافز الإنعاشية المالية بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية وشبكات ضمان أخرى. لذلك ترحب نيجيريا بالتوصيات الصادرة عن لجنة ستيغليتز التي تطالب الدول الصناعية بتخصيص ١ في المائة من حزم الحوافز التي تطبقها في بلدانها لاستخدامها في تخفيف وقع الأزمة على البلدان النامية، بالإضافة إلى الالتزامات التقليدية بالمساعدة الإنمائية الرسمية، علاوة على إنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي مكلف لا بتنسيق السياسات الاقتصادية فحسب بل أيضا بتقييم المشاكل الماثلة والفجوات المؤسسية.

وتدعو نيجيريا إلى مزيد من الاستدامة في تنسيق التدابير والإجراءات التي صادقت عليها المحافل المتعددة الأطراف بمختلف أنواعها بغية تخفيف تداعيات الأزمة، وبخاصة قرار مجموعة العشرين بزيادة المعونة المقدمة للبلدان الفقيرة بـ ٥٠ بليون دولار إضافية على الأجل القريب.

وإذا كانت الأزمة تتطلب استجابة عالمية منسقة، فإن أفريقيا لا تغفل الحاجة إلى أن تبحث عن الحلول الذاتية لمشاكلها. وتأسيسا على ذلك، أكد وزراء الاقتصاد والمال والتخطيط من جديد، في اجتماعهم المعقود بالقاهرة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التزامهم بتعميق الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التعاون والاندماج الإقليمي.

إن أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد النيجيري كان يمكن لها أن تكون أسوأ حالا لولا أن نيجيريا شرعت في إصلاحات اقتصادية ابتداء من عام ٢٠٠٣. وفي أعقاب سنوات من الركود الاقتصادي شرعت نيجيريا في خطة إصلاح شاملة لتحسين بيئة الاقتصاد الكلي والتماس إصلاحات هيكلية وتعزيز إدارة النفقات العامة وإدارة المؤسسات.

إن دمج القطاع البنكي، بوصفه جزءا من الإصلاح، كفل نظاما بنكيا متنوعا وقويا وموثوقا. وفي غضون خمس سنوات من إصلاح القطاع البنكي سادت الثقة البنوك النيجيرية ليس في البلد فحسب، ولكن أيضا في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا برمتها. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك خطة وطنية شاملة متوسطة الأجل وخطة إطارية تسمى رؤية ٢٠:٢٠:٢٠ يجري تطويرها لزيادة توطيد المكاسب والإصلاحات في نيجيريا.

ومع ذلك لا تزال هناك تحديات هائلة. ومهما يكن عليه الأمر، فإن نيجيريا مستعدة لتقاسم خبرتها مع البلدان النامية الأخرى كلما لزم ذلك. ولدينا إيمان قوي بأن هذا المؤتمر سوف يعالج الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلدان النامية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة ويتوصل إلى نظام اقتصادي عالمي آمن وأكثر استدامة وإنصافا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد براديت فاتارابراسيت، نائب وزير المالية في تايلند.

السيد فاتارابراسيت (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن خالص تقديري لرئيس

الجمعية العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة على تنظيم هذا المؤتمر. ويمثل المؤتمر فرصة قيمة لبحث المسائل التي أثارتها التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهنا جميعا، واقتسام الخبرات والتماس الحلول العالمية.

وبينما كنت أعمل على تحضير ملاحظاتي لهذه الدورة قبل نحو أسبوعين علمت أن ذراع الصحة العامة لهذه المنظمة الموقرة، أي منظمة الصحة العالمية، أعلنت رسميا أن اندلاع أنفلونزا الخنازير قد وصل إلى مستويات وبائية عالمية. وذكرت منظمة الصحة العالمية أنها قد رفعت نظام الإنذار لديها إلى المرحلة ٦ وهي أعلى مستوى في نطاق الإنذار الوبائي لديها.

حملني هذا على التفكير في فيروس آخر بدأ بشق طريقه سريعا في العالم، ألا وهو فيروس أكثر خبثا وينطوي على تهديد أكثر للعالم. والفيروس الذي أتكلم عنه هو فيروس الحمائية. إنه فيروس يعرض التنمية في العالم للخطر أكثر من أي فيروس آخر، وهو خطير جدا بالنسبة للبلدان النامية في العالم.

إن الحمائية الخطر الأكبر الوحيد على صحة الاقتصاد العالمي. وينطوي على إمكانية إلغاء المكاسب الهائلة التي حققناها في التنمية والازدهار والتي انتشلت ملايين الناس من براثن الفقر في العقود القليلة الماضية. ولا يوجد لقاح أو شفاء من هذا المرض سوى أن نعمل كقادة وراسمي سياسات مالية واقتصادية وتجارية لبلداننا على اتخاذ موقف حازم من أجل الخير الجماعي للعالم.

إن التحلي بالشجاعة لتقبل قرارات قاسية على شعوبنا سوف تجعل التاريخ يصدر حكما إيجابيا علينا. وسوف يقال في هذا الوقت العصيب أننا تحملنا بالعزيمة على رفض المصلحة الخاصة وفعلنا الشيء الصحيح من أجل التنمية والبشرية معا.

وللتخفيف من الآثار الضارة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية لم نجد سبيلا أفضل لنا من الإبقاء على آلية التجارة العالمية السليمة والإسراع بالتوصل إلى نتيجة ناجحة في جولة الدوحة التي تعقدها منظمة التجارة العالمية. وعلينا أن نفعل هذا لكي تعم في النهاية منافع الانتعاش جميع بلدان العالم التي يعتمد العديد منها على التجارة العالمية في التقدم في التنمية. إن عدم قيامنا بعمل حازم الآن سوف يثقل كاهل الأجيال المقبلة. وسوف نخسر عقودا كزعماء نسعى مرة أخرى إلى تعبئة الدعم السياسي في العمليات التشريعية التي يمكن لها أن تُزيل الحواجز المباشرة وغير المباشرة التي تقف في طريق التجارة.

وتايلند إذ تتبع التزامها بالتجارة المفتوحة والأسواق الحرة إلى حقبة ملوكها العظماء في القرن الثالث عشر، حيث تمتعت تايلند خلاله بازدهار كبير. إن سجل الوقائع التاريخية يتكلم عن سياساتهم المستنيرة.

> ”أن الحاكم لا يفرض ضريبة على أبناء الشعب الذين يذرعون الطرق في أسفارهم ويسوقون ثيرانهم ويمتطون صهوة خيولهم في طريقهم للبيع. فمن أراد الاتجار بالخيل فليتاجر بها. ومن أراد الاتجار بالفضة والذهب فليتاجر بهما“.

لذلك أشعر بفخر عظيم لتمكن أعضاء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجمهورية الصين واليابان وجمهورية كوريا (الرابطة +٣) من الإعلان بصورة مشتركة في تايلند، في شهر شباط/فبراير من هذا العام أنها تؤكد تكريسها لزيادة التدفق الحر للتجارة والاستثمار وتقف بحزم ضد تدابير الحمائية التي تفاقم من الهبوط الاقتصادي والامتناع عن وضع حواجز جديدة.

إن الاجتماع الذي عقد في تايلند بيَّن الكيفية التي يمكن بها لبلدان المنطقة من العمل معا بتماسك بمساعدة

أحدها الآخر في معالجة القضايا التي ولدتها الأزمة المالية والاقتصادية. وقامت تايلند بدور الرئيس المشارك وهي أيضا الرئيس الحالي للرابطة بالاشتراك مع كوريا، وقام الاجتماع بأخذ زمام مبادرة جيانغ ماي المتعددة الأطراف. والمبادرة عبارة عن ترتيب مالي متعدد الأطراف مقداره ١٢٠ مليون دولار من أجل معالجة مشاكل السيولة في الأجل القصير وبصورة أفضل فيما بين المجموعة وترتيبات مالية دولية أخرى.

والآن لدى راسمي السياسات في المنطقة خيار أوسع من الأدوات الثنائية والمتعددة الأطراف للتصدي للمخاطر، وقبل اللجوء إلى مرافق صندوق النقد الدولي يؤثرون استخدام مبادرة جيانغ ماي الثنائية القائمة أو مبادرة جيانغ ماي المتعددة الأطراف، أيهما يناسب على نحو أفضل احتياجاتها وظروفها.

وبالإضافة إلى هذه ستنشأ وحدة رقابة مستقلة لتيسير العمل الفوري لمبادرة جيانغ ماي المتعددة الأطراف. ووحدة الرقابة هذه يمكن لها أن تحدد في وقت مناسب الاتجاهات والمخاطر التي قد تتهدد الاستقرار المالي في المنطقة ويمكن أن تساعد في الحد من تفشي المسائل. ونعتقد أن الوحدة ستكمل عمل صندوق النقد الدولي في المنطقة بتوفير رقابة إضافية وتيسير دعم السيولة في أوقات الحاجة.

إلى ذلك، وسعنا أيضا نطاق تعاوننا الإقليمي ليشمل استثمارات في مجالات الإنتاج التي بإمكانها حفز النمو الإقليمي. وفي إطار مبادرة أسواق السندات الآسيوية، عقدت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا +٣ العزم على إنشاء أسواق للسندات يجري التداول فيها بالعملات المحلية كمصدر بديل للقروض المصرفية. وكخطوة أولى، سنتمكن من تعزيز الإطار القانوني لأسواق السندات وبنيتها التحتية في المنطقة. ونتصور كجزء من ذلك إنشاء آلية للاستثمار وضمان الائتمانات بغية توفير ضمانات ائتمانية للسندات. وهذه المبادرات لن تدعم فحسب إصدار سندات بالعملة المحلية، وإنما والأهم ستعزز استعمال المدخرات الإقليمية في التنمية والنمو الإقليميين.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت تايلند عدة تدابير للحفاظ على الاستقرار المالي واستعادة النمو والتنمية الاقتصاديين. ونحن نعمل على اعتماد حزمة تحفيزية بقيمة ٤٢ بليون دور تركز على إيجاد الوظائف والتخفيف من حدة الفقر. ونعكف أيضا على تنفيذ تدابير للتقليل من أثر الأزمة على المحرومين والأشد عرضة للخطر عن طريق برامج عمل مباشرة.

وعلى الرغم من الضغوط الهائلة على اقتصادنا، رفضنا كل التدابير التي هي، بأي طريقة كانت مباشرة أو غير مباشرة، تدابير حمائية تزيل العوائق التجارية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام تايلند الثابت بدعم فرص إنمائية جديدة في وجه التحديات غير المسبوقة التي يواجهها النظام المالي العالمي والاقتصاد العالمي. وأود أن أؤكد أيضا رغبة بلدي في حماية جوانب التقدم الإنمائي المحرز فعلا عن طريق تحرير النظام التجاري العالمي.

وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نعلن، حسب العبارات التي تستعملها منظمة الصحة العالمية، مرحلة التأهب ٦ بشأن التهديد العالمي للحمائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أورسكار إرسمو فيلاسكيز، نائب وزير الاستثمار في غواتيمالا.

السيد فيلاسكيز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أحيي الرئيس وأن أشكره على تنظيم وعقد هذا الاجتماع. إنها لمبادرة حسنة التوقيت ومستصوبة بمجملها طالما أنه ما من شك في أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع

به في الجهود التي يبذلها مجتمع الأمم لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما للتخفيف من تأثيرها في التنمية.

إن غواتيمالا مثال جيد على دولة تأثرت تأثيرا قويا بهذه الأزمة التي لا تقع عليها أية مسؤولية عنها. والواقع أننا على مدى سنوات عديدة تحملنا المسؤولية عن تهيئة بيئة مناسبة لتنميتنا. ولقد أحرزنا تقدما جديرا بالذكر في إدارة الاقتصاد الكلي، واتخذنا إجراءات مناسبة لإعادة تنظيم نظامنا المالي للسمسرة، وتعمدنا تنفيذ سياسات لتحسين مشاركتنا في الاقتصاد العالمي.

ونحن بطبيعة الحال ندرك جوانب نقصنا. ورغم التحسينات الكبيرة في مستوى تحصيل الضرائب خلال العقد الماضي، لا يزال لدينا أحد أدنى معدلات الضرائب في أمريكا اللاتينية. ولا تزال مؤسساتنا الديمقراطية تبدي ضعفا نحاول التغلب عليه. علاوة على ذلك، ورغم التحسن الكبير المستدام في المؤشرات الاجتماعية، فإن التحديات في هذا المجال لا تزال كبيرة.

على أية حال، لقد أحرز تقدم هام في بلدي عموما، بيد أن هذا المنحى المؤاتي اصطدم فجأة بجدار لم يكن لنا أي دور في بنائه.

وفي حالة غواتيمالا، انتشرت آثار الأزمة بسرعة في جميع مكونات حساباتنا الخارجية تقريبا. فقد تقلصت صادراتنا بنسبة ٤,٦ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتراجعت الصادرات غير التقليدية بنسبة ١٢,٨ في المائة الأمر الذي أثر تأثيرا خاصا على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتدنى دخلنا من السياحة بنسبة ٤,٣ في المائة في الفترة نفسها. والتحويلات الخارجية إلى الأسر، التي شكلت في السنوات الماضية أكثر من ١٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، تراجعت بنسبة ٩,٧ في المائة. وتدنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية بقيت لحسن الطالع على حالها.

والأثر الناجم عن هذا التراجع المأساوي في مصادر العملات الأجنبية لم يتأخر ظهوره فتغير النشاط الاقتصادي ومستويات التوظيف من أرقام إيجابية للنمو في السنوات السابقة إلى ركود فعلي متوقع لعام ٢٠٠٩. وكان الأثر كبيرا بصورة خاصة على الأسر الفقيرة إلى درجة أن بعض المؤشرات الصحية والتعليمية التي سجلت تحسنا متواصلا عاما بعد عام تبدو الآن في اتجاه معاكس رغم برامج الإنفاق الاجتماعي التي أتناولها الآن.

في الوقت نفسه، إن قدرتنا على تطبيق سياسة مغايرة تحد منها حقيقة أن الفواتير المالية تراجعت بنسبة ٩ في المائة في الأشهر الخمسة الماضية. ومع ذلك، نبذل جهودا هائلة للحفاظ على مستوياتنا من الإنفاق العام ذي الأولوية، ولا سيما الإنفاق الذي يستهدف الشريحة الأشد فقرا في المجتمع. والتمويل الخارجي الذي كان لدينا بالفعل أدى دورا تعويضيا هاما في هذا المسعى.

وفي هذا الصدد، لن نتوانى عن العمل. ففي شباط/فبراير من هذا العام، اعتمدت الحكومة البرنامج الوطني للطوارئ في مجال الانتعاش الاقتصادي. وتعمل السلطات النقدية من جانبها على تطبيق سياسات للتخفيف من أثر القيود الائتمانية في الأسواق الدولية، بغية كفالة تدفق ما يكفي من الأموال إلى الشركات الخاصة في بلدنا، والحفاظ على مستويات كافية من السيولة في النظام المصرفي. من جانب آخر وبفضل الإشراف المناسب، لم تمتلك مؤسساتنا المالية أصولا رديئة ووضعها الإجمالي سليم عموما.

علاوة على ذلك، بذلنا جهودا للدفاع عن أحوج وأضعف الناس في مجتمعنا وهم الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم، عن طريق برامج الحماية الاجتماعية. وفي الوقت

ذاته ورغم الأزمة، نبذل جهودا كبيرة لإصلاح نظامنا الضريبي بهدف تحقيق توازن أفضل في تمويل الإنفاق العام بعيدا عن التضخم.

والنقطة المركزية التي أود أن أقولها هي أننا نواجه الأزمة المالية والاقتصادية بما لدينا من قدرة محدودة. وفي ظل هذه الظروف، من البديهي أننا بحاجة إلى تعاون دولي لمواجهة الأزمة. ولا بد لي من القول إنه رغم عدم وجود التمويل الكافي فإن اقتراحاتنا حظيت باستجابة مؤاتية.

وإلى جانب التداعيات المؤلمة للأزمة، هناك جانبان أساسيان نود تسليط الضوء عليهما. الأول أنه من قبيل الظلم الهائل لهذه الأزمة المالية التي تولدت في شمال الكوكب أن تؤثر تأثيرا ضارا على تنمية البلدان في الجنوب. ثانيا، علينا أن نقف صفا واحدا، ليس لمعالجة هذه الأزمة فحسب، بل أيضا لمنع تكرارها في المستقبل، على الأقل حينما يتعلق الأمر بإمكانية حدوثها بسبب إهمال الحكومات والهيئات المسؤولة عن الضوابط والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وتبرز الأزمة، من بين جوانب أخرى، الحاجة الملحّة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز وحوكمتها. كما سلّطت الضوء على الحاجة الملحّة إلى التوصل إلى خاتمة مُرضية لجولات المفاوضات المتعددة الأطراف التي بدأت في الدوحة قبل ثماني سنوات.

وأخيرا، يشيد بلدي بالرد السريع والبنّاء لـ ٢٢ بلداً اجتمعت في لندن في نيسان/أبريل للاستجابة بطريقة منسقة للأزمة المشتركة للجميع. وجلي، على أية حال، أن تلك البلدان الـ ٢٢ لا يمكنها أن تتكلم باسم جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتعتقد غواتيمالا أن الأمم المتحدة، التي لديها رؤية متوسطة وطويلة الأجل بشأن التنمية والتي تعمل مع المؤسسات المالية الدولية، تستطيع أن تقدم مساهمة هامة نحو استجابة متفق عليها للأزمة، وأن تتجنب بذلك ضياع التقدم المحرز في البلدان النامية في الآونة الأخيرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سورايا رودريغيز، نائبة وزير التعاون الدولي من أجل التنمية في إسبانيا.

السيدة رودريغيز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تنطوي الأزمة الاقتصادية الدولية التي نواجهها على تحديات عالمية تتطلب جهودا متضافرة من أجل الاستجابة لها. وإن بذل جهود أكبر ضروري لضمان تقليل معاناة البلدان الأكثر ضعفا إلى أدنى حد بسبب أزمة ليست مسؤولة عنها. وكما نعلم جميعا، فإن مركز الأزمة الاقتصادية يقع في البلدان المتقدمة النمو؛ وبصورة أكثر تحديدا، تكمن الأزمة في صميم النظام المالي الدولي. ومع ذلك، فإن أفقر البلدان وأقلها نموا هي التي تتحمل أقسى الآثار التي نجمت عن الأزمة.

ونتيجة للهبوط الاقتصادي الحالي سيزداد عدد السكان الذين يواجهون الفقر المدقع بما يقارب ٥٥ إلى ٩٠ مليون إنسان في هذا العام. وقد تضمن تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة بيانات إحصائية بينت للمرة الأولى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع زاد على بليون نسمة. وبطبيعة الحال، فإن أشد المتضررين من بين هؤلاء هي الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال. وعلى سبيل المثال، نجد أن وفيات الأطفال آخذ في الازدياد بشكل مثير. وستتوقف ملايين الفتيات عن الالتحاق بالمدارس من أجل المساهمة في كسب دخل الأسرة، وفي العديد من البلدان، يتعرض التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين إلى الانتكاس لفترة لا تعرف نهايتها.

وعلى كل حال، يكون التأثير الاجتماعي للأزمة أخطر وأكثر مأساوية في أقل البلدان نموا، لا سيما بين

الفئات السكانية الأضعف. وغياب سياسات الحماية الاجتماعية يعني أن تأثير الأزمة المالية سيكون أشد ضررا ومأساوية بالنسبة لتلك الفئات، وبالتالي فإن حماية السياسات الاجتماعية ودعم الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي يعد شرطا أساسيا للتقدم نحو حل الأزمة وتحقيق التنمية القائمة على أساس خدمة الإنسان.

وإذا لم نتصرف بسرعة و لم نوجه اهتماما حاسما وعاجلا لتلك المسألة، فإننا سندرك حينذاك أن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون عُرضة للخطر. وتقع على البلدان الأكثر تقدما مسؤوليات ينبغي الوفاء بها، وإذا ما فعلت ذلك، فإننا سنتمكن من منع تحول الأزمة المالية إلى أزمة إنمائية.

ولكل هذه الأسباب، وكما قال الرئيس الإسباني قبل أيام في أبوجا، نيجيريا، تتمسك الحكومة الإسبانية بثبات بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الوقت، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتصدى لتلك الالتزامات وأن نفي بها. وفضلا عن تنفيذ تعهداتنا بالمساعدة الإنمائية الرسمية، علينا أيضا أن نضمن أفضل نوعية ممكنة للمعونة وأن تكون لها أكبر فعالية في التأثير على التنمية.

ولهذا السبب، تكرر الحكومة الإسبانية من هنا دعوتها للمجتمع الدولي وتحثه على تنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، بالإضافة إلى تنفيذ الاتفاقين بشأن تمويل التنمية اللذين تم التوصل إليهما في مؤتمري مونتيري والدوحة.

وفيما يتعلق بالحصول على موارد مالية إضافية للبلدان النامية، تعتقد إسبانيا أن من الحيوي الآن اتخاذ خطوات بديلة لتوفير مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، تلتزم إسبانيا التزاما قويا بفريق العمل المعني بالضرائب المبتكرة وتمويل التنمية، الذي انعقد مؤخرا في باريس. وفي ذلك المنتدى بالذات جرى تسليط الضوء على أهمية تحقيق التقدم في مجال التحويلات والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية.

وأود أن أتوقف قليلا عند النقطة الأخيرة. إن التاريخ يعلمنا أنه لا توجد دولة نامية تستطيع أن تعتمد كليا على التمويل الخارجي. وأنه يجب تعبئة الموارد الداخلية من أجل تطوير التنمية البشرية المستدامة لأية دولة. ولكن جهود تعبئة الموارد الداخلية يجري تقويضها من خلال التهرب الضريبي الدولي، وكما تعلم الجمعية العامة، فإن هذا يمثل موارد طائلة – يصل حسابها إلى ٤٠٠ بليون دولار – وهي تساوي ثلاثة أمثال مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وتلك الموارد يمكن أن تكون أساسا هاما لتعبئة الأموال لسياسات التنمية. ولكنها فقدت أو، كما هو معروف جيدا، انتهت إلى ما يسمى بالملاذات الضريبية. وهذه مسألة أساسية بالنسبة لنا. وقد جرى تناولها في بيان مجموعة العشرين وستكون من بين البنود ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال التنمية للرئاسة الإسبانية المقبلة للاتحاد الأوروبي.

إن أحد الدروس التي تعلمناها من الأزمة حتى الآن هو أن العولمة لا يمكن عكس مسارها وقد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة تؤثر علينا جميعا. ومستويات الاعتماد المتبادل بين البلدان والمناطق في العالم لا نظير لها. ويتضح الآن أن المعلومات يمكن أن تنتقل من جانب الكوكب الأرضي إلى الجانب الآخر خلال بضع ثوان، ولكن الأزمة أظهرت لنا أيضا أن الحرمان والفقر هما أيضا مسألتان عالميتان.

لقد عجزنا عن نقل الازدهار إلى مناطق عديدة من الكوكب الأرضي، وعن تقليل عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، وعن إقامة نظام متعدد الأطراف متسم بالفعالية، وعن موازنة الاقتصاد الذي يتجاوز الحدود الوطنية. وعلاوة

على ذلك، تبيِّن الأزمة المالية الحالية وانتشارها السريع في المناطق الناشئة والنامية في الكوكب الأرضي، مخاطر عملية العولمة التي تفتقر إلى القواعد التنظيمية والرصد والإدارة. ولا يمكن إيجاد حل لأي من التحديات التي نواجهها اليوم بقوى دولة بمفردها. فلا تغير المناخ ولا الفقر العالمي، ولا الأمراض الوبائية ولا تحقيق الاستقرار للنظام المالي الدولي أو حركة الهجرة يمكن معالجتها على مستوى دولة واحدة. بل على العكس من ذلك؛ فتلك المشاكل العالمية تقتضي استجابات عالمية منسقة ومتفقاً عليها، وأن تستطيع جميع البلدان إسماع صوتها والإدلاء برأيها فيها وأن تكون لها القدرة على اتخاذ القرار بشأنها.

وهكذا، فإن على هذا المؤتمر أن يساعد على إعادة صياغة هياكل التعاون المتعدد الأطراف وتحديد مهامه لإيجاد إدارة اقتصادية عالمية، تعزز من شرعيتنا وقدرتنا على الاستجابة للتحديات الراهنة للعولمة بشكل أكثر تماسكا وفعالية. ينبغي أن يسهم المؤتمر في تأسيس نظام متعدد الأطراف يسمح بتوزيع أكثر إنصافا للمكاسب وللمسؤوليات المرتبطة بعملية العولمة الراهنة.

وهنا بالتحديد تظهر الأهمية الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة وجدواها الفريدة والحاسمة بحكم شرعيتها العالمية وتخصصها وانتشارها الميداني في بلدان العالم وقاراته. ولهذا تؤيد إسبانيا بحماس إسناد دور أعظم إلى الأمم المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي، وبخاصة في المعركة ضد الفقر.

ولبلوغ ذلك الهدف، نؤيد بقوة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يصبح، بلا منازع، المحفل المرجعي لمناقشات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونرى أن الضرورة تقتضي، عوضا عن استحداث هيئات أو مؤسسات جديدة، إصلاح المجلس بمدِّه بالمزيد من الموارد البشرية وتكليفه بولاية أوسع وأوضح وتوفير شبكة حقيقية من الخبراء المستقلين لدعمه بتقديم المشورة العلمية اللازمة لاتخاذ القرارات.

ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة القيادي في إدارة النظام الاقتصادي العالمي مكمِّلا للدور المنوط بالمحافل الأخرى مثل مجموعة العشرين وللعمل الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية في إدارة النظام النقدي والمالي والتجاري. إن أفضل الضمانات لنجاح هذا المؤتمر تكمن، في رأينا، في وصوله إلى اتفاقات تشمل الجميع وتتسم بالتناغم. على تلك القرارات أن تهدف إلى تجميع ومواءمة وتعزيز القرارات الهامة الصادرة حديثا عن الهيئات والمحافل الأخرى ذات الولايات الواضحة، بما فيها على وجه الخصوص تلك الصادرة حديثا عن مجموعة العشرين، وفي ذات الوقت تعزيز التماسك والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وترى إسبانيا أيضا ضرورة الإسراع بإصلاح مؤسسات بريتون وودز لزيادة شرعيتها وكفاءتها مع الأخذ في الحسبان للتحول في ثقل البلدان في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، نؤيد بشكل خاص إعطاء الدول النامية صوتا مسموعا وقدرا أكبر من المشاركة في مؤسسات بريتون وودز.

من جهة أخرى، ترى إسبانيا أيضا ضرورة إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وعلينا في هذا الصدد أن نعمل على إحراز تقدم في تطبيق نهج الاتساق على نطاق المنظومة. لقد آن الأوان لتحقيق تقدم شامل بإرساء قواعد هيكل جنساني والعمل على جعل أداء الأمم المتحدة الميداني متسما بالتنسيق والحيوية والكفاءة. إن إسبانيا، كما يعلم المشاركون، ملتزمة أيما التزام بنموذج توحيد الأداء داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق قمنا، بالتعاون مع المانحين الآخرين بإنشاء

''نافذة تمويل موحدة'' جديدة وموسّعة بهدف دعم استجابة الأمم المتحدة ميدانيا على نحو أكثر تنسيقا وفعالية. وكما شدد على ذلك الأمين العام في بيانه أمام هذا المؤتمر بالأمس (انظر A/CONF.214/PV.1) فإن للأمم المتحدة وجوداً في جميع البلدان. علينا إذا أن نستغل الموارد البشرية والخبرة المتوفرة لديها لتكون استجابتنا ملائمة لحالات الطوارئ التي تواجهنا، على ألاّ يقتصر ذلك على مقر الأمم المتحدة في نيويورك بل يتعداه إلى جميع مواقع تواجدها في الميدان.

إن الأزمة المالية الراهنة، كما ذكرت في مطلع بياني، ليس لها مثيل في التاريخ الحديث من حيث طول المدة وطريقة الانتشار والتداعيات على كل بلدان العالم؛ وكل تلك عوامل تجعل منها أول أزمة كبرى تنتج عن العولمة. لذا تمس الحاجة إلى أن تكون الاستجابة بمستوى حجم الأزمة وعلينا أن نتصدى للأزمة الهيكلية إذا أردنا إحداث إصلاح هيكلي على صعيد النُظم لدرء خطر حدوث أزمة اقتصادية عالمية مماثلة في المستقبل، لها نفس العواقب.

سيحكم علينا التاريخ بقدر استجابتنا للأزمة الراهنة بغية حماية البلدان الأكثر تعرُّضا لعواقبها وسكانها الأكثر ضعفا. إن مكافحة الفقر عن طريق الترويج لنظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا في توزيع الثروة والحقوق لا يجب بأي حال من الأحوال أن تعتبر عائقا أو مشكلة يجب التغلب عليها في سعينا إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية؛ بل على العكس من ذلك، هي أفضل السبل لإيجاد حل عاجل ومستدام للأزمة الاقتصادية والإنسانية العالمية التي تواجهنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.